مصرف البحرين المركزي

Central Bank of Bahrain

التقرير السنوي

٢٠١٨

المحتويات

المحتويات ..... أ
المقدمة ..... أ
١. تطورات السياسة النقدية ١
إدارة السياسة النقدية ٢
أسعار الفائدة المحلية ٢
إصدارات الدين العام ٥
٢. التطورات المصرفية ٧
الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ٨
٣. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية ١٢
تطوير الأنظمة التشريعية ١٣
تطوير الأنظمة الرقابية ٢٤
٤. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي ٦٠
التراخيص الجديدة ٦١
وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار ٦٢
نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS) ٦٩
نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS) ٧٠
إصدار النقد ٧١
البرامج التدريبية ٧٢
مشاريع تقنية المعلومات ٧٣
وحدة الاتصال الخارجي ٧٦
٥. البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ..... ٨٣

المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار تقريره السنوي بناءً على المادة رقم (٣٦) من قانون المصرف، حيث يتضمن التقرير أهم أنشطة المصرف خلال العام.

يلخص التقرير أهم التطورات المتعلقة بالقضايا التشريعية والرقابية الخاصة بالقطاع المالي والتي تم اقرارها وتطبيقها خلال العام.

الفصل

١

١. تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

إدارة السياسة النقدية

لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي بعقد اجتماعات أسبوعية منتظمة على مدى عام ٢٠١٨، حيث تقوم اللجنة برصد التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات السيولة بالإضافة إلى وضع توصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصورة شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع ٥٪ على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني والموجودة لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي.

وقد انخفض مجموع الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة ١,٩٪ حيث بلغ ٤٦٢,٩٥٣ مليون دينار بحريني في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة بمبلغ ٤٧١,٩٢٢ مليون دينار بحريني في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧.

أسعار الفائدة المحلية

سعر الفائدة الأساسي

قام مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٨ برفع سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد كالتالي:

- من ١,٧٥٪ إلى ٢,٠٠٪ في ٢١ مارس ٢٠١٨. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من ١,٥٠٪ إلى ١,٧٥٪ وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من ٢,٤٠٪ إلى ٢,٦٥٪، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من ٣,٥٠٪ إلى ٣,٧٥٪.

- من ٢,٠٠٪ إلى ٢,٢٥٪ في ١٣ يونيو ٢٠١٨. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من ١,٧٥٪ إلى ٢,٠٠٪ وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من ٢,٦٥٪ إلى ٣,٠٠٪، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من ٣,٧٥٪ إلى ٤,٠٠٪.

- من ٢,٢٥٪ إلى ٢,٥٠٪ في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من ٢,٠٠٪ إلى ٢,٢٥٪ وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من ٣,٠٠٪ إلى ٣,٢٥٪، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من ٤,٠٠٪ إلى ٤,٢٥٪.

- من ٢,٥٠٪ إلى ٢,٧٥٪ في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من ٢,٢٥٪ إلى ٢,٥٠٪ مع الإبقاء على سعر الفائدة لودائع الشهر الواحد عند ٣,٢٥٪، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من ٤,٢٥٪ إلى ٤,٥٠٪.

أسعار الفائدة بين المصارف

بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR) لثلاثة شهور ٣,٩٥٪ في نهاية عام ٢٠١٨، مقابل ٢,٧٢٥٪ في نهاية عام ٢٠١٧. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لفترة ستة أشهر ٤,٠٨٪ في نهاية عام ٢٠١٨، مقابل ٢,٩٠٪ في نهاية عام ٢٠١٧.

أسعار الفائدة على الودائع والقروض

ارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (٣-١٢ شهراً) من ١,٥٩٪ في نهاية عام ٢٠١٧ إلى ٢,٣٧٪ في نهاية عام ٢٠١٨ كما ارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (أقل من ٣ شهور) من ١,١٢٪ إلى ١,٨١٪ خلال الفترة نفسها. واستقر معدل سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير عند ٠,٢١٪ لنفس الفترة. وارتفع سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من ٥,٩٩٪ في نهاية عام ٢٠١٧ إلى ٦,٥٠٪ وذلك في نهاية عام ٢٠١٨. كما ارتفع سعر الفائدة على القروض الشخصية من ٥,٠١٪ إلى ٥,١٩٪ لنفس الفترة.

التسهيلات المصرفية

التسهيلات المصرفية هي عبارة عن مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي يوفرها المصرف لمصارف التجزئة لتلبية احتياجاتها إلى السيولة بالدينار البحريني.

بلغ الرصيد القائم لإيداعات مصارف التجزئة مع المصرف المركزي ٤١٦,٤ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة بمبلغ ٥٦٦ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بنسبة انخفاض بلغت ٢٦,٤٪.

الوكالة

هي أداة لاستثمار السيولة لمصارف التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين عن طريق إيداعها لدى المصرف المركزي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بلغ مجموع الرصيد القائم لإيداعات المصارف الإسلامية مع المصرف المركزي (الوكالة) ١١٤,١ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة بمبلغ ٧٠,٩ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بنسبة ارتفاع بلغت ٦٠,٩٪.

إعادة الشراء بين المصارف "Inter-bank Repo"

قام مصرف البحرين المركزي وفي خطوة تهدف إلى تعزيز إدارة السيولة النقدية بالدينار البحريني لمصارف التجزئة العاملة في مملكة البحرين، بإطلاق أداة " إعادة الشراء بين المصارف " "Inter-bank Repo" لأوراق حكومة مملكة البحرين التقليدية.

ومن خلال هذه الأداة، يستطيع المصرف الطالب للسيولة بيع ما يملكه من سندات حكومية على المصرف الموفر للسيولة لفترة زمنية يتم تحديدها مسبقاً، على أن تُعكس العملية تلقائياً بعد انتهاء الفترة بإعادة السندات الحكومية إلى المالك الأصلي بسعر يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. حيث تتم عملية تحويل وتسوية السندات الحكومية بين الطرفين بالإضافة إلى تحويل وتسوية النقد الآني مقابل هذه السندات من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSSS) ونظام الدفع الآني (RTGS) المعمول بهما لدى مصرف البحرين المركزي.

تُسهم هذه الأداة في مساعدة مصارف التجزئة على الاقتراض من السوق المحلية بأسعار فائدة أقل وذلك بضمان السندات الحكومية، كما يُمّكن المصارف الموفرة للسيولة من استثمار الفوائض المالية بمخاطر أقل.

إصدارات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين بإصدار صكوك وسندات تقليدية وإسلامية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أذونات الخزانة الحكومية وسندات التنمية الحكومية وصكوك السلم وصكوك التأجير الإسلامية.

بلغ مجموع الإصدارات المحلية ٥,٧٩٨ مليار دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بإجمالي الإصدارات المحلية التي بلغت ٥,٧٢٣ مليار دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ بنسبة ارتفاع بلغت ١,٣٪.

كما بلغ مجموع الإصدارات الدولية ٢ مليار دولار أمريكي بما يعادل ٧٥٢ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بإجمالي الإصدارات الدولية التي بلغت ٣,٥ مليار دولار أمريكي بما يعادل ١,٣١٦ مليار دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض بلغت ٤٢,٩٪.

قام المصرف خلال عام ٢٠١٨، بإصدار أذونات الخزانة الحكومية بالدينار البحريني لفترة استحقاق ٣ أشهر بمبلغ ٧٠ مليون دينار بحريني وذلك بصورة أسبوعية، وقد أصدر المصرف أذونات خزانة حكومية لفترة استحقاق ٦ أشهر بصورة شهرية وبمبلغ ٣٥ مليون دينار بحريني. هذا وبالإضافة إلى إصدار أذونات الخزانة الحكومية لفترة استحقاق ١٢ شهراً بصورة شهرية وبمبلغ ١٠٠ مليون دينار بحريني.

كما يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلم بصورة شهرية لفترة استحقاق ٣ أشهر بمبلغ ٤٣ مليون دينار، وإصدار صكوك إجارة شهرية لفترة استحقاق ٦ أشهر بمبلغ ٢٦ مليون دينار بحريني.

أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٨، وبطلب من وزارة المالية سندات تنمية حكومية وصكوك إسلامية محلية ودولية لفترات استحقاق مختلفة وذلك على النحو التالي:

- سندات تنمية محلية بمبلغ ٣٠٠ مليون دينار بحريني بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٨ لفترة استحقاق سنتين بسعر فائدة ثابت بلغ ٥,٥٠٪.
- سندات تنمية محلية بمبلغ ١٥٠ مليون دينار بحريني بتاريخ ٥ اغسطس ٢٠١٨ لفترة استحقاق ٣ سنوات بسعر فائدة ثابت بلغ ٦,٥٥٪.
- صكوك تأجير إسلامية محلية بمبلغ ١٠٠ مليون دينار بحريني بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٨ لفترة استحقاق ٣ سنوات بعائد ثابت بلغ ٤,٨٠٪.
- قام مصرف البحرين المركزي في أبريل ٢٠١٨ بإصدار صكوك إجارة ومرابحة إسلامية دولية بقيمة بليون دولار أمريكي، ووذلك لفترة استحقاق ٧ سنوات ونصف السنة بسعر فائدة بلغ ٦,٨٧٥٪.
- كما قام المصرف وبالتنسيق مع عدد من المصارف بتنفيذ إصدارين على هيئة تمويل خاص وذلك على النحو التالي:
  - إصدار بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٨ لفترة استحقاق ٥ سنوات.

- إصدار بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي على هيئة صكوك تأجير ومرابحة إسلامية بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٨ ولفترة استحقاق ٣ سنوات.

الفصل

٢

٢. التطورات المصرفية

الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

مصارف قطاع التجزئة

مصارف قطاع الجملة

الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة) ١٩٢,٦ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨، مقابل ١٨٧,٤ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٧، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة ٢,٨٪. وقد بلغ نصيب مصارف قطاع الجملة من إجمالي الميزانية ٥٥,٠٪، وبلغت حصة مصارف قطاع التجزئة ٤٥,٠٪.

بلغت الموجودات المحلية ٦٢,٤ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ٥٧,٨ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧، أي بارتفاع وقدره ٤,٦ بليون دولار أمريكي (٨,٠٪). وبلغت الموجودات الأجنبية ١٣٠,٢ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ١٢٩,٧ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧، أي بارتفاع وقدره ٠,٥ بليون دولار أمريكي (٠,٤٪).

ارتفعت المطلوبات المحلية إلى ٥٧,٩ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٨، مقابل ٥٥,٩ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧، أي بمقدار ٢,٠ بليون دولار أمريكي (٣,٦٪). وارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية بمقدار ٣,٣ بليون دولار أمريكي (٢,٥٪) ليصل إلى ١٣٤,٨ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ١٣١,٥ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧.

مصارف قطاع التجزئة

ارتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة إلى ٣٢,٦ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨، مقابل ٣١,٤ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ (٣,٨٪).

ارتفع إجمالي الموجودات المحلية بمقدار ٠,٩ بليون دينار بحريني (٥,٠٪) ليصل إلى ١٨,٩ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨، وقد ارتفعت كل من موجودات القطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٠,٩ بليون دينار بحريني (١٠,٠٪)، والمصارف بمقدار ٠,٢ بليون دينار بحريني (١٠,٥٪).

سجلت الموجودات الأجنبية ارتفاعاً وقدره ٠,٢ بليون دينار بحريني (١,٥٪) لتصل إلى ١٣,٦ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨، مقابل ١٣,٤ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧. وقد ارتفعت الموجودات الأجنبية على القطاع غير المصرفي بمقدار ٠,٣ بليون دينار (٣,٤٪) من ٨,٨ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ إلى ٩,١ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨.

في حين انخفضت الموجودات الأجنبية على القطاع المصرفي بمقدار ٠,١ بليون دينار بحريني (٢,٢٪) لتصل إلى ٤,٥ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨.

ارتفع إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ٠,٧ بليون دينار بحريني، أي بنسبة ٤,١٪ من ١٧,١ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ إلى ١٧,٨ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨. ويعزى ذلك إلى ارتفاع المطلوبات لقطاع المصارف بمقدار ٠,٤ بليون دينار بحريني (٣٦,٤٪) والقطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٠,٢ بليون دينار بحريني (٢,٠٪).

وارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية ليصل إلى ١٤,٧ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨. حيث ارتفعت المطلوبات الأجنبية للقطاع غير المصرفي بمقدار ٠,٧ بليون دينار بحريني (١٠,٩٪) وبالمقابل انخفضت المطلوبات الأجنبية للقطاع المصرفي بمقدار ٠,٣ بليون دينار بحريني (٣,٨٪).

القروض والتسهيلات الائتمانية

ارتفع الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المقيمة بنسبة ٩,٢٪ ليصل إلى ٩,٥ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ٨,٧ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧. وقد بلغ نصيب قطاع الأعمال ٥٣,٧٪ من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، بينما بلغ نصيب قطاع الأشخاص وقطاع الحكومة ٤٤,٢٪ و٣,٢٪ على التوالي.

الودائع

بلغ إجمالي ودائع المقيمين ١٢,١ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ١٢,٠ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧، أي بارتفاع قدره ٠,١ بليون دينار بحريني أي بنسبة ٠,٨٪. ويعزى ذلك إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار ٠,٢ بليون دينار بحريني (٢,٠٪) وذلك في نهاية عام ٢٠١٨.

انخفضت ودائع المقيمين بالدينار البحريني بمقدار ٠,٢ بليون دينار (٢,٢٪) لتصل إلى ٩,٠ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨، في حين ارتفعت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بمقدار ٠,٣ بليون دينار بحريني (١٠,٧٪) لتصل إلى ٣,١ بليون دينار بحريني في نهاية نفس العام. وقد بلغ نصيب الودائع بالدينار البحريني وبالعملات الأجنبية ٧٤,٤٪ و٢٥,٦٪ على التوالي من إجمالي الودائع المحلية للمقيمين.

الموجودات حسب التصنيف الجغرافي وأهم العملات

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء مملكة البحرين) من إجمالي الموجودات ٢٤,٤٪، والدول الآسيوية ٥,٦٪، ودول أوروبا الغربية ٤,٢٪، والدول الأمريكية ٣,٦٪، والدول العربية الأخرى ٣,٠٪.

فقد بلغ نصيب الدولار الأمريكي من إجمالي الموجودات ٤٢,٣٪، وعملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار البحريني) ٧,٩٪. وقد شكل اليورو ٢,٥٪ من إجمالي الموجودات.

مصارف قطاع الجملة

سجلت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة ارتفاعاً وقدره ٢,٠ بليون دولار أمريكي أي بنسبة ١,٩٪ لتصل إلى ١٠٦,٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ١٠٤,٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧.

ارتفع إجمالي الموجودات المحلية إلى ١٢,١ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ٩,٨ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧. ويرجع ذلك إلى ارتفاع موجودات غير المصارف والموجودات الحكومية وموجودات المصارف بنسبة ٤٣,٥٪ و٣٨,٥ ٪ و١٠,٢٪ على التوالي.

وانخفضت الموجودات الأجنبية بمقدار ٠,١ بليون دولار أمريكي (٠,١٪) لتصل إلى ٩٤,٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى انخفاض موجودات المصارف بمقدار ٦,٠ بليون دولار أمريكي (٤٥,١٪).

ارتفع إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ٠,١ بليون دولار أمريكي (١,٠٪) ليصل إلى ١٠,٥ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ١٠,٤ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧.

كما ارتفعت المطلوبات الأجنبية لتصل إلى ٩٥,٦ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨ مع ارتفاع بنسبة ٢,١٪، وذلك بسبب ارتفاع قيمة المطلوبات على المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بمقدار ٢,٣ بليون دولار أمريكي (٨,٧٪).

الموجودات حسب التصنيف الجغرافي وأهم العملات

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء مملكة البحرين) من إجمالي الموجودات ٢٩,٨٪، ودول أوروبا الغربية ٣٤,٣٪، والدول الأمريكية ٩,٩٪، والدول الآسيوية ٨,٤٪، والدول العربية الأخرى ٤,٥٪.

فقد بلغ نصيب عملات دول مجلس التعاون الخليجي وذلك حسب العملات (باستثناء الدينار البحريني) من إجمالي الموجودات ٩,٦٪، والدولار الأمريكي ٦٨,٨٪، في حين شكل اليورو ١١,٠٪ من إجمالي الموجودات.

الفصل

٣

٣. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطوير الأنظمة الرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطبيق اتفاقية بازل ٣

- *المتطلبات المتعلقة بالسيولة*

ضمن جهود المصرف المستمرة لتطوير الإطار الرقابي طلب المصرف من المصارف في يوليو ٢٠١٨ تسليم نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر وذلك بناءا على مسودة التعليمات وقد قام المصرف باستلام النسب ودراستها ومن ثم أصدر المصرف المتطلبات المتعلقة بالسيولة بصورتها النهائية في أغسطس ٢٠١٨.

- *المتطلبات المتعلقة بنسب الرافعة وفقا لبازل ٣*

أصدر المصرف في يوليو ٢٠١٨ ورقة استشارية ثانية حول متطلبات بازل ٣ المتعلقة بنسب الرافعة (Leverage)، وذلك بناءاً على التغييرات التي أدخلتها لجنة بازل والتي تم الانتهاء منها في ديسمبر ٢٠١٧ وقد قام المصرف بدراسة الملاحظات المستلمة وإصدار الورقة النهائية للتشريعات في نوفمبر ٢٠١٨.

ورقة استشارية بخصوص مشروع قانون الإعسار

أصدر المصرف في يناير ٢٠١٨ بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية وهيئة التشريع والإفتاء القانوني ورقة استشارية لجميع المرخص لهم بخصوص مشروع قانون إعسار الشركات، حيث يُلغى بموجبه قانون الإفلاس والصلح الواقي منه الصادر بالمرسوم رقم (١١) لسنة ١٩٨٧. وقد قام المصرف بهذه الخطوه للحصول على ملاحظات القطاع على مسودة القانون وذلك قبل إصداره بصورته النهائية.

مسودة لائحة التعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف

ضمن جهود المصرف لتطوير سوق رأس المال أصدر المصرف في يناير ٢٠١٨ مسودة لائحة التعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف حيث تهدف هذه اللائحة

إلى تحسين كفاءة سوق رأس المال وتسهيل المعاملات المتنوعة في السوق مما سيؤدي إلى الحصول على أسعار أفضل وتعزيز السيولة. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع المالي والأطراف ذوي العلاقة على هذه الورقة الاستشارية وانتهى المصرف من دراسة ومناقشة تلك الملاحظات وهي قيد المراجعة من قبل هيئة التشريع والإفتاء القانوني.

ورقة استشارية بخصوص حجم العمولات على خدمات السمسرة في مملكة البحرين

ضمن جهود المصرف لتطوير المتطلبات الرقابية الخاصة بأنشطة الوساطة المالية في البحرين أصدر المصرف ورقة استشارية في فبراير ٢٠١٨ بخصوص حجم العمولات على خدمات السمسرة في البحرين حيث طلب المصرف من الأطراف المعنية في القطاع المالي بتقديم ملاحظاتهم على حجم العمولات على خدمات السمسرة الحالية. وقد استلم المصرف الملاحظات على هذه الورقة الاستشارية وسيتم اصدار المتطلبات في صورتها النهائية في يناير ٢٠١٩.

مقترح توجيهات جديدة بشأن الشركات المساندة للقطاع المالي

يقوم المصرف حاليا بدراسة الملاحظات المستلمة من الشركات المساندة على الورقة الاستشارية الخاصة بفصل جديد حول المتطلبات عالية المستوى (الحوكمة) للشركات المساندة للقطاع المالي.

كما يقوم المصرف حالياً بمراجعة فصل إدارة المخاطر وذلك تمهيداً لإصداره كورقة استشارية للشركات المساندة للقطاع المالي في العام ٢٠١٩.

التعديلات المقترحة على فصل الاستحواذ والاندماج

أصدر المصرف ورقة استشارية خاصة بإجراء تعديلات على فصل الاستحواذ والاندماج من مجلد التوجيهات السادس وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع المالي والشركات المدرجة وغيرهم من الأطراف المعنية على هذه الورقة وهي قيد الدراسة حالياً.

توجيهات جديدة بشأن وضع سقف على بعض أنواع الرسوم على الخدمات المالية ذات الطابع الموحّد لعملاء بنوك التجزئة وشركات التمويل

أصدر المصرف توجيهات خاصة حول سقوف الرسوم المصرفية وذلك بناءاً على دراسة ومناقشة ملاحظات جمعية مصارف البحرين على الورقة الاستشارية الصادرة بهذا الشأن وتم تضمينها في فصل أخلاقيات العمل والسوق حيث يجب على البنوك وشركات التمويل الالتزام بهذه السقوف ابتداءاً من ١ مايو ٢٠١٨.

توجيهات جديدة بشأن التدقيق الداخلي لكافة المصارف

أصدر المصرف في أبريل ٢٠١٨ متطلبات جديدة خاصة بوظيفة ومسئوليات التدقيق الداخلي لدى المصارف ضمن فصل المتطلبات عالية المستوى (الحوكمة) من المجلدين الأول والثاني للبنوك التقليدية والإسلامية على التوالي وذلك بعد الانتهاء من فترة الاستشارة ودراسة ومناقشة الملاحظات المستلمة على الورقة الاستشارية الصادرة في يوليو ٢٠١٧.

توجيهات خاصة بشأن احتساب الغرامات المالية على مخالفات المرخص لهم

أصدر المصرف في أبريل ٢٠١٨ توجيهات خاصة بشأن احتساب الغرامات المالية على مخالفات المرخص لهم وذلك بناءاً على الملاحظات المستلمة من القطاع المالي والأطراف ذوي العلاقة على الورقة الاستشارية الصادرة بهذا الخصوص.

تعتمد هذه التوجيهات على تقييم المخالفات بعدة طرق واحتساب مبلغ الغرامات لعدة مستويات حسب المخاطر التي تتسبب بها هذه المخالفات على عملاء المؤسسات المالية، والقطاع المالي في المملكة.

فصول جديدة خاصة بإدارة المخاطر

ضمن جهود المصرف لتعزيز الإطار الرقابي ومواكبة المعايير الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل أصدر المصرف في أغسطس ٢٠١٨ فصول جديدة تشمل معايير كيفية حول إدارة المخاطر بشتى أنواعها كما يلي:

١) فصل المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية.
٢) فصل إدارة مخاطر السمعة.
٣) فصل التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
٤) فصل اختبارات الضغط/الإجهاد.

كما أضاف المصرف متطلبات عامة بشأن إدارة المخاطر في فصل المتطلبات عالية المستوى وذلك حسب ورقة مبادئ الحوكمة للمصارف الصادرة عن لجنة بازل.

رسوم الفائدة / الربح على مستحقات بطاقات الائتمان

أصدر المصرف في أغسطس ٢٠١٨ تعميماً إلى مصارف التجزئة وشركات التمويل يلزمهم بالتوقف عن فرض فائدة / ربح على إجمالي مبلغ الفاتورة بدلاً من المبلغ المستحق للدفع (الغير مسدد) بتاريخ الفاتورة. حيث طلب المصرف من جميع المرخص لهم التأكد من طريقة احتساب الفائدة / الربح التي سيتم فرضها على العملاء في حالة وجود أي رسوم غير مسددة في تاريخ استحقاق دفع فواتير بطاقات الائتمان حيث يجب أن تفرض على جزء الفاتورة غير المدفوعة والمستحقة في تاريخ الاستحقاق.

وعلى جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل التأكد من تحديث أنظمتهم وفقًا لذلك وإبلاغ مصدري البطاقات والموظفين المعنيين بهذه التعليمات.

سعر صرف الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي عند استخدام البطاقات

أصدر المصرف في أغسطس ٢٠١٨ تعميما إلى مصارف التجزئة وشركات التمويل يلزمهم بالالتزام بسعر الصرف الرسمي للدينار البحريني مقابل الدولار وعليه يجب عليهم التأكد من تحديث أنظمتهم وإجراءاتهم وترتيباتهم الحالية مع مشغلي شبكات الدفع الدولية لتكون متوافقة تمامًا مع متطلبات المصرف بشأن سعر الصرف.
ويعزو ذلك إلى ملاحظة المصرف بأن مصدري البطاقات المرخص لهم يستخدمون أعلى سعر صرف لعملة الدولار مقابل الدينار البحريني أي أعلى من الحد الأقصى لسعر الصرف الرسمي

وهو ٠,٣٧٨، (المحدد من قبل المصرف مسبقاً) عند إصدار الفواتير للعملاء على معاملاتهم البنكية التي أجريت بالعملات الأجنبية من خلال مشغلي شبكات الدفع الدولية.

السداد المبكر للتمويل بالتقسيط

أصدر المصرف في أغسطس ٢٠١٨ تعميما إلى جميع مصارف التجزئة التقليدية والإسلامية وشركات التمويل يلزمهم بالتوقف عن استخدام طريقة مجموع الأرقام، والمعروفة أيضًا باسم القاعدة ٧٨، لحساب الفائدة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية، حيث إن هذه الطريقة في الحساب غير عادلة للعملاء الذين اختاروا الدفع المسبق لتمويلاتهم/قروضهم خلال فترة السداد الأولية بسبب توزيع الفائدة غير المتناسب على الأقساط.

بالإضافة إلى أن هذه الممارسة لا تتوافق مع متطلبات المصرف بخصوص معدل النسبة السنوية (APR) في فصل أخلاقيات العمل والسوق. كما يجب على المرخص لهم الالتزام الكامل بمتطلبات الإفصاح ذات الصلة وتحديدًا الإفصاح إلى عملاءهم الأساس الذي يتم فيه احتساب الفائدة مع التوضيح لطريقة الاحتساب.

تنبيه بشأن عمليات احتيال عالمية

ضمن أهداف المصرف وجهوده لحماية المستهلك والقطاع المالي في المملكة أصدر المصرف تعميماً في أغسطس ٢٠١٨ إلى مصارف التجزئة وشركات التمويل والشركات المساندة للقطاع المالي يتضمن تعليمات كالتالي:

أ) إخطار العملاء بأن يكونوا على حذر بشأن صحة الرسائل القصيرة (SMS)المستلمة التي تتعلق بعمليات السحب من الحسابات المصرفية عن طريق أجهزة الصراف الآلي أو غيرها من الوسائل الإلكترونية واستخدام بطاقات الائتمان أو البطاقات مسبقة الدفع؛ و
ب) تنبيه العملاء بعدم الرد على رسائل الاحتيال سواء كانت شفهية أو إلكترونية والتي تتضمن طلب معلومات عن البطاقة/ الحساب.

ويعزو ذلك إلى تلقي المصرف إنذاراً صحفياً بشأن تنفيذ عمليات احتيال عالمية تنطوي على اختراق مؤسسات مالية أو شركات إصدار ومعالجة البطاقات لسحب مبالغ عالمية في غضون

ساعات قليلة. كما يجب إعادة النظر في أي احتياطات أخرى ضد الهجمات السيبرانية والضوابط الضرورية الناجمة عن هذه الهجمات.

مقترح توجيهات جديدة خاصة بنظام ومتطلبات الالتزام في المصارف

ضمن جهود المصرف لتعزيز الإطار الرقابي أصدر المصرف في أغسطس ٢٠١٨ ورقة استشارية تتضمن توجيهات جديدة خاصة بنظام ومتطلبات الالتزام في المصارف ضمن فصل المتطلبات عالية المستوى وذلك حسب المتطلبات الصادرة عن لجنة بازل بهذا الخصوص. وقد تم استلام ملاحظات المصارف عليها وتم دراستها ومن المتوقع إصدار الورقة النهائية في يناير ٢٠١٩.

أجهزة الصراف الآلي المخصصة لخدمة السيارات

أصدر المصرف في سبتمبر ٢٠١٨ متطلبات جديدة في فصل إدارة المخاطر التشغيلية تتضمن إلزام مصارف التجزئة باختيار موقع تركيب كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة (CCTV) بدقة لضمان التقاط أرقام السيارات في جميع الأوقات نهاراً وليلاً. كما يجب على المصارف التأكد من تشغيل الإضاءة الكافية والفعالة في أجهزة الصراف الآلي المخصصة للسيارات لتمكين كاميرات CCTVمن التقاط لوحات أرقام السيارات بوضوح في جميع الأوقات نهاراً وليلاً.

ويعزو ذلك إلى ملاحظة المصرف بأن كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة (CCTV) التي تم تركيبها لبعض أجهزة الصراف الآلي المخصصة لخدمة السيارات لدى مصارف التجزئة غير قادرة على تسجيل لوحات أرقام السيارات في النهار والليل.

ويجب على مصارف التجزئة الالتزام بالمتطلبات المذكورة أعلاه في موعد أقصاه ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨ وإخطار المصرف بذلك.

رسوم إصدار خطابات بشأن استلام مبلغ رأس المال للشركات تحت التأسيس

أصدر المصرف في سبتمبر ٢٠١٨ تعميماً إلى جميع مصارف التجزئة يلزمهم بعدم فرض رسوم إعداد لفتح الحسابات المصرفية للشركات تحت التأسيس وللمصارف أن تفرض ١٠ د.ب وذلك

كحدّ أقصى بغرض إصدار خطاب يؤكد فتح الحساب المصرفي وإيداع رأس المال فيه، بغض النظر عن حجم رأس المال المودع والمحفوظ لدى المصرف. ويعزو ذلك إلى أن المصارف تفرض رسوماً غير معقولة لإصدار مثل هذه الخطابات.

وعلى جميع مصارف التجزئة الالتزام بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ صدورها والتأكد من تحديث أنظمتهم وفقًا لذلك وإبلاغ الموظفين المعنيين بها.

السماح لمقدمي خدمات الدفع (PSPs) لتحويل الأموال باستخدام نظام تحويل الأموال الإلكتروني (EFTS)

من أجل التشغيل الفعال لخدمات نظام تحويل الأموال الإلكتروني (EFTS) أصدر المصرف في سبتمبر ٢٠١٨ تعميماً إلى جميع مقدمي خدمات الدفع يسمح لهم بموجبه باستخدام نظام تحويل الأموال الإلكتروني (EFTS). كما قامت شركة بنفت بالسماح لعملاء مقدمي خدمات الدفع باستخدام نظام تحويل الأموال الإلكتروني (EFTS).
وعليه يتوجب على جميع مقدمي خدمات الدفع الالتزام بالتعليمات التالية عند استخدام هذا النظام:

١. يجب أن يكون لدى مقدمي خدمات الدفع بنية تحتية تكنولوجية داخلية قوية وإمكانية الوصول التقني المباشر إلى نظام تحويل الأموال الإلكتروني، بلا انقطاع (٢٤ × ٧ أيام و٣٦٥ يومًا في السنة)، لإرسال وتفويض واستلام تحويلات فواتير وفوري بلس بشكل مباشر.
٢. يجب أن يحافظ مقدمي خدمات الدفع على حد يومي قدره ١،٠٠٠ دينار بحريني لإجمالي معاملات فواتير وفوري بلس (بشكل مباشر أي في غضون ٣٠ ثانية) لكل بطاقة STV /حساب IBAN في اليوم الواحد.

وعلى جميع مقدمي خدمات الدفع الالتزام بهذه التعليمات في جميع الأوقات والتأكد من تحديث أنظمتهم وعملياتهم وفقًا لذلك وإبلاغ الموظفين المعنيين بها.

معالجة احتجاز مبالغ خصمت من حسابات الزبائن دون علمهم بسبب خلل في الاتصال

ضمن أهداف المصرف لحماية المستهلك اجتمع المصرف وأصدر عدداً من التعاميم إلى مصارف التجزئة وشركات التمويل تتطلب منهم معالجة مسألة احتجاز مبالغ خصمت من حسابات الزبائن دون علمهم (أو مطالبتهم بها)، نتيجة عمليات سحب تمت باستخدام بطاقات الخصم/الائتمان سواءا من أجهزة الصراف الآلي (التابعة لمصرف آخر أخفق في صرف النقود المطلوبة) أو أجهزة نقاط البيع/عمليات الشراء عبر الإنترنت التي لم تنجز الكترونيا بسبب خلل/فشل/خطأ في الاتصال أو استنفاذ الوقت المتاح لإجراء عملية التحويل المالي.

حيث طلب المصرف من جميع المرخص لهم تزويده بتقرير يشرح بالتفصيل إجمالي عدد العملاء المتأثرين، المبلغ الإجمالي غير المسدد لهذه المعاملات على مر السنين، والمعالجة المحاسبية المستخدمة لمثل هذه المعاملات حيث رفض المصرف احتساب هذه المبالغ ضمن بند الدخل وأمر بإعادة تصنيفها ضمن بند المطلوبات. كما ألزم المصرف مصارف التجزئة وشركات التمويل بتعويض الزبائن وتثقيفهم بشأن حقهم في المطالبة بمثل هذه المبالغ وفقا للممارسات المحلية والدولية.

ويجب على مصارف التجزئة وشركات التمويل الالتزام بالتعليمات المذكورة أعلاه لتجنب أي عقوبات مالية أو غرامات حيال ذلك.

توجيهات جديدة بشأن "أموال العميل"–المجلد الأول

يقوم المصرف حاليا بتضمين هذه التوجيهات ضمن فصل أخلاقيات العمل والسوق بعد الانتهاء من فترة الاستشارة ودراسة ومناقشة ملاحظات المصارف والأطراف المعنية على الورقة الاستشارية الصادرة بهذا الشأن.

تهدف تلك التوجيهات إلى ضمان توفير الحماية الملائمة لأموال العملاء من خلال حظر عملية خلط أموالهم مع أموال المصرف ويستثنى من هذه التوجيهات حيازة الأوراق المالية ولا تنطبق على الودائع بجميع أنواعها.

مقترح توجيهات جديدة خاصة بإعلانات الشركات المساهمة العامة عن نتائجها المالية

ضمن جهود المصرف لتعزيز الإطار الرقابي أصدر المصرف ورقة استشارية بشأن البيانات الواجب توافرها في الإصدار الصحفي الخاص بالنتائج المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة.

وتهدف هذه الخطوة إلى تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المساهمة العامة المدرجة عند نشر البيانات الصحفية عن النتائج المالية وتوفير الحماية للمساهمين والمستثمرين من خلال الكشف عن البيانات الصحفية الشاملة والدقيقة حتى يتمكن المساهمون والمستثمرون من تحديد الأداء المالي وتجنب أي بيانات مضللة محتملة في البيانات الصحفية. وقد استلم المصرف ملاحظات الشركات والبنوك المدرجة وتمت مناقشتها وعرضها على لجنة السياسات الرقابية وهي قيد الدراسة حالياً.

التعديلات المقترحة على فصل أسواق المال والبورصات وفصل وسطاء السوق والممثلين

ضمن جهود المصرف لتعزيز أنشطة صناعة السوق أصدر المصرف ورقة استشارية تتضمن تعديلات مقترحة على فصل أسواق المال والبورصات وفصل وسطاء السوق والممثلين وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع عليها ومن المتوقع اصدار التعديلات في يناير ٢٠١٩.

ورقة استشارية بشأن تقرير المدقق الخارجي لإجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أصدر المصرف ورقة استشارية في نوفمبر ٢٠١٨ بشأن تقرير المدقق الخارجي لإجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد قام المصرف بدراسة الملاحظات على هذه الورقة الاستشارية وسوف يتم إصدارها في يناير ٢٠١٩.

ورقة استشارية بشأن إضافة متطلبات جديدة لمقدمي خدمة الدفع

أصدر المصرف ورقة استشارية في نوفمبر ٢٠١٨ بشأن إضافة متطلبات جديدة لمقدمي خدمة الدفع التي تدعم التدابير الأمنية لتمكين السحب النقدي كجزء من نظام حماية الأجور (WPS)

وذلك عن طريق آلات صرف النقود الخاصة بها (CDM)أو الأكشاك. وقد استلم المصرف الملاحظات على هذه الورقة الاستشارية وهي قيد الدراسة حالياً.

تقريب مبالغ معاملات بطاقات الائتمان

أصدر المصرف في نوفمبر ٢٠١٨ تعميماً إلى مصارف التجزئة وشركات التمويل يلزمهم، عند ارسال الفواتير للعملاء، أن تعكس مبالغ معاملات بطاقات الائتمان في الفاتورة دون تقريب المبالغ بالفلس. كما يجب أن تتعاون المصارف مع الجهات المخولة لإستحواذ عمليات الدفع عن طريق أجهزة نقاط البيع المتوفرة في المحلات التجارية في مملكة البحرين وأنظمة شبكة فيزا / ماستركارد لضمان عدم وجود أي تقريب في أي معاملة بغض النظر عن عملة المعاملة.

تحديثات على المتطلبات الخاصة لمنصات التمويل الجماعي لغايات الإقراض والتملك

أصدر المصرف في نوفمبر ٢٠١٨ تعديلات لغرض توسيع نطاق الخدمات الخاصة بالمتطلبات الحالية لمنصات التمويل الجماعي لغايات الإقراض والتملك، وتشتمل التحديثات التي تمت على المتطلبات الحالية للتمويل الجماعي ما يلي: تقليل الحد الأدنى لرأس المال نظرًا لطبيعة المخاطر الخاصة بمشغل منصة التمويل الجماعي، وإزالة الحظر عن التعاملات بين الشركات للإقراض أو الاستثمار من خلال المنصات، ورفع حدود الإقراض، وإزالة بعض شروط الإقراض / الاستثمار، وآلية حماية المستهلك حيث يحق للمقرض أو المستثمر سحب التزامه خلال ٤٨ ساعة من وقت التزامه بالإقراض أو الاستثمار.

ورقة استشارية بشأن توجيهات حول "مشغلي منصات الأصول المشفرة"

ضمن جهود المصرف لدعم الابتكار وتطوير قطاع الخدمات المالية وجعله أكثر كفاءة وذلك من خلال تهيئة البنية التشريعية والرقابية، أصدر المصرف ورقة استشارية في ديسمبر ٢٠١٨ تتضمن توجيهات حول الخدمات المقدمة من قبل "مشغلي منصات الأصول المشفرة" بما في ذلك الإطار التنظيمي والرقابي ومتطلبات الترخيص المحددة لمثل هذا النوع من الخدمات. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع عليها وهي قيد الدراسة حاليا.

الكشف عن المعلومات في بيانات بطاقة الائتمان

أصدر المصرف في ديسمبر ٢٠١٨ تعميماً إلى بنوك التجزئة وشركات التمويل يلزمهم بمتطلبات الإفصاح التالية بدءاً من ١ أبريل ٢٠١٩:

١. بالنسبة لصفقات الصرف الأجنبي، يجب على المرخص لهم تضمين البيانات التالية في كشوفات بطاقة الائتمان:
- مبلغ المعاملة بالعملة الأجنبية وما يعادلها بالدولار الأمريكي، وما يعادله بالدينار البحريني؛
- سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار البحريني؛
- هامش الربح والنسبة المئوية.

٢. بالنسبة لرسوم الفائدة / الربح، يجب على المرخص لهم تضمين مبلغ الفائدة / الربح الذي تم تكبده خلال فترة البيان والمبلغ المتراكم في بيانات بطاقة الائتمان.

٣. يجب ألا يتم احتساب أي فوائد/أرباح على الرسوم المستحقة.

تحديثات على المتطلبات الخاصة لمقدمي خدمات الدفع

أصدر المصرف في ديسمبر ٢٠١٨ تعديلات على المتطلبات الخاصة لمقدمي خدمات الدفع حيث يجب عند إصدار أي بطاقات متعددة الأغراض، إلكترونية أو بخلاف ذلك ألا يتجاوز الحد الأقصى للرصيد لكل شخص مبلغ ١٠٠٠ دينار بحريني، ويجب ألا يتجاوز الحد الأقصى لقيمة الصفقة الواحدة ٥٠٠ دينار بحريني. كما يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للرصيد لكل شركة ١٠٠٠٠ دينار بحريني (حجم التحميل والصفقة).

توجيهات حول الخدمات المصرفية المفتوحة

أصدر المصرف في ديسمبر ٢٠١٨ التوجيهات النهائية بشأن الخدمات المصرفية المفتوحة والتي سوف تمكن عملاء المصارف من الحصول على مجموعة متنوعة من الخدمات المبتكرة.

وتشمل الخدمات المصرفية المفتوحة على نوعين من الخدمات، النوع الأول هو "خدمة معلومات الحساب" وتتمثل في منح العملاء إمكانية الوصول إلى بيانات جميع حساباتهم المصرفية من

خلال منصة واحدة فقط وبشكل مجمع، والنوع الثاني من هذه الخدمات الجديدة فتتمثل في القدرة على إجراء المدفوعات والتحويلات بين الحسابات المختلفة للعميل بشكل سلس وفعال من خلال تطبيق واحد بالجوال.

تطورات الأنظمة الرقابية

إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام مصرف البحرين المركزي والوزارات المعنية بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من الانتهاء من التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك خلال العام ٢٠١٨. وقد كان تقييم المخاطر أول تقييم شامل على المستوى الوطني للمملكة حسب المنهجية المعتمدة من قبل مجموعة الفاتف وبناء على نتائج التقييم تم وضع استراتيجية شاملة لتحديد التهديدات ونقاط الضعف والمخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصدي لها.

خضعت مملكة البحرين لتقييم مشترك من قبل فريق مجموعة العمل المالي "FATF" لتقييم اجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة وفعالية الأنظمة والممارسات. بدأ التقييم في أبريل ٢٠١٧ واختتم في يونيو٢٠١٨. تمت مناقشة المسودة النهائية لتقرير التقييم المشترك واعتمادها في الاجتماع العام المشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في باريس خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو ٢٠١٨. تم نشر تقرير التقييم المشترك لمملكة البحرين على موقع مجموعة العمل المالي" FATF في سبتمبر ٢٠١٨.

واصل مصرف البحرين المركزي جهوده الرامية الى تعزيز الإطر التنظيمية المتعلقة بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال زيارات التفتيش الميدانية التي قام بها المفتشون للمصارف والمؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف ومساعدة تلك المؤسسات لتطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية لديها لتتوافق مع القوانين والتشريعات ذات العلاقة.

تهدف زيارات التفتيش لتقييم مستوى امتثال تلك المؤسسات لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون مصرف البحرين المركزي وكافة مجلدات وحدة الجرائم المالية. يتم التركيز في الزيارات الميدانية على مراجعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة والضوابط التابعة للمؤسسات المرخص لها، وبالتالي دعم جهود مصرف البحرين المركزي الرامية الى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الرصد والكشف والإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة.

خضعت المملكة للجولة الثانية لتقييم النظراء لعملية تبادل المعلومات عند الطلب للأغراض الضريبية باعتبار المملكة عضواً في المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات في المسائل الضريبية والذي يهدف الى تقييم مدى إمتثال مملكة البحرين بالمعايير الدولية الخاصة بالشفافية وتبادل المعلومات عند الطلب للأغراض الضريبية.

وعليه، فقد قام المصرف وبالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والجهات الحكومية المعنية الأخرى باتمام عملية التقييم والتي أسفرت عن حصول مملكة البحرين على تقييم "ملتزم" بشكل عام ("ملتزم إلى حد كبير" في الجولة الأولى من التقييم في عام ٢٠١٣).

وعلى صعيد التبادل التلقائي للمعلومات في المسائل الضريبية، فقد قام المنتدى العالمي بمراجعة الإطار التشريعي للمملكة من أجل ضمان التنفيذ الفعَال لهذه المعايير. ومن خلال تصديق مملكة البحرين على كل من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية (MAC) بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول ٢٠١٠ والاتفاقية المتعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية (CRS MCAA) بموجب قانون رقم (١٣) وقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨؛ فقد قام المصرف بجمع البيانات المطلوبة لثمانية وثلاثون دولةٍ مشاركة وإرسالها إلى الدول المعنية عبر النظام الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شهر سبتمبر ٢٠١٨. وتشمل البيانات كافة المعلومات التي تم استلامها من ٢٨٦ مؤسسة مرخصة من قبل المصرف.

كما قام المصرف بجمع البيانات المطلوبة إلكترونياً بحسب الاتفاقية المتعلقة بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) وإرسالها إلى وزارة الخزانة الأمريكية في شهر سبتمبر ٢٠١٨، وتشمل البيانات كافة المعلومات التي تم استلامها من ٢٨٥ مؤسسة مالية مرخصة من قبل المصرف.

إدارات الرقابة المصرفية

واصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للاستقرار المالي وحماية مصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية وتعزيزاً للابتكار في السوق المحلي. وقد تضمن النهج الإشرافي المعمول به في المصرف الاعتماد على تطبيق أفضل المعايير الدولية وإلى انتهاج أسلوب رقابة استباقي لمراقبة المصارف المؤسسات المالية مما أدى إلى تعزيز الشفافية والإفصاح، فضلاً عن توفير ضمانات كافية للعملاء.

وبناءً على ما تقدم، فقد قام المصرف المركزي، ممثلاً بإدارة الرقابة المصرفية باتخاذ الإجراءات التالية خلال العام ٢٠١٨:

المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (D-SIBS)

أصدر مصرف البحرين المركزي فصلاً حول القواعد المتعلقة بالمصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي حول منهجية التقييم ومعايير تحديد هذه الفئة من المصارف ومتطلبات رؤوس أموال إضافية كعازل للحفاظ على رأس مال يتميز بقدرة عالية للامتصاص (HLA) إلى جانب ما كان مطلوباً من هذه المصارف من إعداد خطط الاستعادة وخطط القرار بما يتماشى مع القواعد المحددة. هذا وتتبع لديهم منهجية D-SIB للمبادئ الواردة في أوراق BCBS، وفقاً للمتطلبات المحددة للقطاع المالي في البحرين.

تعزيز فعالية الإمتثال

قام مصرف البحرين المركزي بهدف تعزيز فعالية الالتزام بين المؤسسات المالية، بإصدار ورقة تشاور حول القواعد المقترحة لوظيفة الامتثال، كجزء من فصل HC وتنص القواعد الجديدة على تعزيز وظيفة الامتثال وفقاً لحجم وتعقيد هذه المؤسسات المالية وضمان استقلالها في العمل واعداد التقارير. وعلاوة على ذلك، فإن إدارات الرقابة في مصرف البحرين المركزي تراقب عن كثب سجل امتثال المرخص لهم، وتطلب بانتظام من هؤلاء المرخص لهم بسجل غير مرضي بضرورة تعزيز وظيفة الامتثال لديهم.

مراقبة مستويات التدفقات العقارية

استمر مصرف البحرين المركزي في رصد تعرض المؤسسات المالية لقطاع العقارات على أساس ربع سنوي بهدف مراقبة تركيز المخاطر في هذا القطاع.

ممارسات الأجور السليمة

واصل مصرف البحرين المركزي، كجزء من ممارساته الرقابية، بمراقبة ممارسات المكافآت من قبل المصارف تماشياً مع قواعد مصرف البحرين المركزي بشأن ممارسات الأجور السليمة في إطار الفصل HC، مما يؤدي لتحفيز الموظفين وتوطيد علاقتهم مع المؤسسة المالية.

تعرضات الأطراف ذات العلاقة

واصل المصرف المركزي مراقبة تعرضات الأطراف ذات العلاقة لدى المصارف المحلية على أساس شهري بهدف ضبط مخاطر التركز وضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عنه.

مراقبة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٩)

واصل مصرف البحرين المركزي رصده لتنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) من قبل المصارف ووافق خلال العام على سياسات ECL ومنهجيات حساب ECL حيث تعتمد مستويات المخصصات لجميع المصارف من بداية عام ٢٠١٨ على هذه المنهجية.

مراقبة محفظة القروض المتعثرة

واصل المصرف المركزي رصده لحجم القروض المتعثرة لدى المؤسسات المالية على أساس ربع سنوي وذلك بهدف متابعة أية مؤشرات غير طبيعية في محافظ القروض. وبناءً على نتائج تقييم المصرف المركزي، قام المصرف بحثّ المرخص لهم بضرورة اتخاذ تدابير وقائية للحد من التضخم في حجم القروض المتعثرة. وكجزء من المراقبة الاستباقية ولضمان الاتساق في توفير المؤسسات المالية، قامت إدارات الرقابة بإعداد نموذج يعطي لمحة عن القروض المتعثرة للقطاع المصرفي بأكمله. وبناءً على ذلك، نصحت المؤسسات المالية باتخاذ إجراءات وقائية بهدف السيطرة على محافظ القروض المتعثرة.

الاجتماعات الاحترازية

قامت إدارات الرقابة المصرفية على قطاع المصارف التقليدية، وذلك ضمن جهودها الرقابية والوقائية بعقد ٥٦ اجتماعاً دورياً مع المؤسسات المالية المرخص لها خلال العام. وتم خلال هذه الاجتماعات مناقشة أداء المؤسسات المالية للسنة المالية المنصرمة واستراتيجيتهم للسنة المقبلة وأية أمور رقابية أخرى ذات أهمية للمصرف المركزي.

الاجتماعات لمناقشة البيانات المالية

عقد المصرف المركزي اجتماعات سنوية مع المصارف المحلية والشركات المالية وفروع المصارف الأجنبية (من قطاع التجزئة) وبحضور المدققين الخارجيين لهم لمناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية ٢٠١٨، وذلك قبل أن يتم تقديمها لمجالس إدارات المصارف للموافقة عليها. وشملت المناقشات أمورًا تتعلق بأسس تحقق الاعتراف بالدخل وممارسات التقييم والأصول المتعثرة وقائمة المخصصات ومدى كفايتها وتوزيعات الأرباح المقترحة.

تنفيذ مبادرات جديدة

كجزء من جهود المصرف نحو التحسين المستمر في القطاع المالي، سمح مصرف البحرين المركزي لشركات الخدمات المساندة (ASP) بأن يكون لديهم آلات صرف نقدية وأن يكونوا جزءاً من برنامج خدمات الـ EFTS، وذلك لتمكينهم من المشاركة في نظام حماية الأجور. كما سمح المصرف للشركات المرخص لها بتقديم خدمات الدفع المسموح بها متمثلة في المحافظ الالكترونية بمميزات إضافية وذلك لتشجيع استخدام المحفظة المتنقلة على نطاق أوسع. خلال العام ٢٠١٨، رخص مصرف البحرين المركزي لشركة تقديم خدمات الدفع جديدة (PSP)، وهي شركة تقوم بتزويد حلول الدفع البيومتري مباشرة.

الدراسات / الدراسات الاستقصائية

تواصل إدارات المراقبة إجراء الدراسات / الدراسات الاستقصائية بهدف حماية مصلحة العملاء وتعزيز جودة الخدمات المصرفية في البحرين. خلال العام المنصرم، تم إجراء عدد من الدراسات / الدراسات الاستقصائية لتحليل الأرصدة غير المطالب بها التي تستقر لدى البنوك بسبب فشل معاملات ATM / POS، والأرصدة المستحقة لحسابات الودائع الخاملة، وأرباح الأسهم غير المطالب بها، ومعدل سعر صرف الدولار / دينار بحريني، وحساب سعر الفائدة على بطاقات الائتمان، والقاعدة ٧٨ بشأن احتساب الفائدة على القروض وغيرها.

اجتماعات الكليات الرقابية

قام مصرف البحرين المركزي خلال العام، بهدف تعزيز الرقابة على المرخصين من البنوك الأجنبية، بحضور اجتماعات الكليات الرقابية التي نظمتها السلطات الرقابية في كل من المملكة المتحدة والأردن والهند.

نظام حماية الأجور

عمل مصرف البحرين المركزي مع مكتب سمو النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ومجلس التنمية الاقتصادية، وهيئة تنظيم سوق العمل والمشاركين في القطاع الخاص لوضع إطار قانوني وتقني شامل لتنفيذ نظام حماية الأجور (WPS) في مملكة البحرين حيث كان الهدف من نظام حماية الأجور هو ضمان تقديم مدفوعات تتسم بالمرونة والعدل لمدفوعات الرواتب لجميع العاملين البحرينيين وغير البحرينيين في البحرين. وتم خلال العام منح عدد من المؤسسات الموافقة للمشاركة في نظام حماية الاجور WPS.

مركز البحرين للمعلومات الائتمانية

استمر مصرف البحرين المركزي بتوفير الدعم اللازم لمركز البحرين للمعلومات الائتمانية (المركز) وساهم في تسهيل مشاركة الجهات الحكومية في مركز البحرين للمعلومات الائتمانية، حيث سُمح لها بالبدء خلال العام. وستتمكن هذه الجهات الحكومية من الوصول إلى البيانات الائتمانية للعملاء من أعضاء المركز باستخدام خدمات النظام، مما سيساعد هذه الجهات على اتخاذ تدابير استباقية لتجنب التخلف عن السداد من قبل عملائهم وتسهيل سداد رسوم الخدمات المقدمة من قبل الجهات الحكومية.

تعيين خبراء المهام

قامت إدارات الرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي بتعيين "خبراء مهام" مؤهلين للاضطلاع بالقيام بالإجراءات المتفق عليها وفحص عدد من المرخصين في الموقع لزيادة فاعلية ممارساتها الرقابية. وبناءً على ذلك، فقد تم إجراء ١٣ مهمة خلال العام ٢٠١٨ شملت القضايا التالية: الامتثال لمدونة الممارسات الخاصة بالائتمان والمدفوعات الاستهلاكية، وإدارة المخاطر بما في ذلك إطار إدارة مخاطر الائتمان والعمليات، وكذلك إطار عمل التحكم في كشف الاحتيال وغير ذلك.

مراقبة اجتماعات مجالس الإدارة والهيكل الإداري

قامت إدارة الرقابة المصرفية بهدف تقييم أداء مجالس ادارات المصارف وذلك عن طريق مراجعة تقارير حوكمة الشركات المقدمة من المصارف على أساس سنوي. اشتملت المراجعة على حضور أعضاء مجلس الإدارة والدور الذي اتخذوه في الاجتماعات، وهيكل لجان مستوى المجلس وتعيين اعضاء مستقلين. كما راجع مصرف البحرين المركزي الهيكل التنظيمي للمصارف للتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح في الخطوط الإدارية، وأن لدى المصارف خطط تكليف كافية. وكجزء من مراقبته لحوكمة الشركات، قام مصرف البحرين المركزي أيضًا بإرسال موظفيه إلى اجتماعات الجمعية العادية وغير العادية للمصارف كممثلين عن المصرف.

كما واصل فريق الرقابة المصرفية في المصرف المركزي مراقبته لالتزام المصارف والشركات المالية ببنود الميثاق، وذلك بهدف ضمان تعامل المصارف بشكل عادل ومسؤول ومعقول مع المستهلكين ولضمان تحقيق الشفافية في هذه التعاملات. وبناءً على ذلك قام المصرف بتعيين خبراء مهام لمراجعة امتثال المرخصين بالميثاق.

وبهدف تعزيز الشفافية وضوابط السوق، واصل مصرف البحرين المركزي عملية مراقبة إفصاحات المؤسسات المالية المرخص لها وذلك للتأكد من التزامها بمتطلبات المصرف تماشيا مع متطلبات الدعامة الثالثة من تعليمات بازل ٣ وأفضل الممارسات الدولية.

الإفصاح العام من قبل المؤسسات المالية

استخدمت إدارات المراقبة هذه الآلية كأحد الأدوات لتقييم مدى الشفافية والإفصاح لأصحاب المصالح من قبل المؤسسات المالية. وكجزء من عملية المراقبة، طُلب من المرخص لهم تقديم تقرير عن الكشف العام على النحو الواجب من مدققها الخارجي. وفي هذا الصدد، قام المصرف المركزي بتطبيق وفرض إطار حول الإجراءات الجزائية يشمل فرض غرامات مالية على المرخص لهم في حال التأخر في رفع التقارير ذات الحساسية الوقتية أو عدم الالتزام بقواعد الإفصاح، كما يتوجب على المرخص لهم الإفصاح عن الغرامات المالية في تقاريرهم السنوية.

الاجراءات التنفيذية

واصل المصرف المركزي حثّ المرخص لهم على التقيد بأعلى معايير الالتزام، وذلك بهدف الحد من المخاطر تجاه عملائهم وتجاه النظام المالي، وكذلك تعزيز انضباط السوق. وبناءً على ذلك، ووفقاً لما تتضمنه المادة ٣٨ من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية التقليدية في المصرف المركزي ب إصدار٣٥ إجراء جزائي ضد مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، بما فيه فرض إنذارات رسمية وعقوبات مالية خلال العام ٢٠١٨.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

تعمل إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية باستمرار على إثراء معلومات الموظفين من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش الخاصة بالصيرفة الإسلامية داخل البحرين وخارجها، كما وتقوم الإدارة بإبتعاث موظفيها في دورات قصيرة لتعلم المهارات الإدارية والفنية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وإلحاق الموظفين المستجدين في برنامج تدريب عملي لمدة ثلاثة اسابيع بالتنسيق مع أحد المصارف الإسلامية في البحرين وذلك للتعرف على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية. كما وتقوم الإدارة بإلحاق موظفيها في برنامج الدبلوم المتقدم في التمويل الإسلامي (ADIF) المقدم من قبل معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

وخلال هذا العام، اجتازت بنجاح احدى موظفات الإدارة شهادة المحلل المالي المعتمد من قبل CFA Institute كما وحصل موظف آخر على شهادة الدبلوم المتقدم في الصيرفة الإسلامية من قبل معهد البحرين للدارسات المصرفية والمالية.

أما فيما يخص مشاركة كبار الموظفين في المنتديات الرفيعة المستوى، فقد شاركت إحدى الموظفات في عضوية مجموعة العمل التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتخصصة في معايير كفاية رأس المال المعدلة لقطاع المصارف الإسلامية وحضرت أول اجتماعين للمجموعة وذلك بهدف مراجعة المعيار الحالي بشأن كفاية رأس المال (IFSB-15) مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المختلفة في قواعد كفاية رأس المال التي شهدها القطاع على المستوى التنظيمي العالمي.

بالإضافة الى ذلك، شارك المدير التنفيذي للرقابة المصرفية في المنتدى القانوني لبنك البحرين

الإسلامي لدراسة المبادئ المصرفية الإسلامية بعنوان "الامتثال لأحكام الشريعة والقوانين المعمول بها في الأعمال المصرفية الإسلامية"، لمناقشة الآثار القانونية للمعاملات المصرفية الإسلامية.

وبناءاً على مبدأ التعاون الدولي في الرقابة على المجموعات المصرفية والمالية الدولية بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة، قامت الإدارة بزيارات إشرافية لوحدات خارجية تابعة للمصارف المحلية والاجتماع بمسؤوليهم المعنيين إضافة الى السلطات الرقابية والمدققين الخارجيين وذلك بهدف تعزيز دور المصرف فيما يخص الإشراف الكلي وتبادل المعلومات.

علاوة على ذلك، تقوم الإدارة بشكل سنوي بتقاسم تجربة مملكة البحرين في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية مع وفود من مختلف بلدان العالم، حيث استقبلت الإدارة هذة السنة وفداً من مجلس الشريعة المركزي لبنك المغرب، كما ونظمت برنامج تدريب عملي مدته ثلاثة أسابيع لوفد من بنك السودان المركزي.

إدارة التفتيش

أنهت إدارة التفتيش أكثر من ٤٤ زيارة تفتيشية خلال عام ٢٠١٨ إلى مختلف المؤسسات المالية المرخصة، شاملة بذلك المصارف المالية وشركات التأمين وغيرها. وقد تركزت الزيارات على أساس نهج إشرافي قائم على المخاطر ومصمَّم لتحقيق الأهداف الإشرافية وضمان متانة نطاق الرقابة لدى المرخصين. قامت الإدارة بتطبيق منهجية ترتكز على المخاطر باستخدام منهجية CMORTALE التي تركز على عناصر التقييم التالية لدى المؤسسات:

- كفاية رأس المال
- جودة الادارة
- الأنظمه التشغيلية
- ادارة المخاطر
- الشفافية
- جودة الموجودات
- السيولة

- استقرار الأرباح

تقوم هذه المنهجية على تقييم موجز للمخاطر في المؤسسات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي بهدف تعزيز سلامة المؤسسات المالية من خلال الزيارات الميدانية والتي تهدف إلى تحديد الإجراءات التنظيمية اللازمة للحد من مخاطر التعثر، وفقدان ثقة السوق، واحتمالية خسائر المودعين والمستثمرين.

كذلك قامت الإدارة بمراجعة عدد من التقارير المرسلة من مختلف المصارف المتعلقة بتقييم متانة الأمن السبراني، ونسقت مع الإدارات المعنية في المصرف لمتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة من قبل المصارف بهذا الخصوص.

وعلاوة على ذلك، ومن منطلق حماية مصالح عملاء المؤسسات المالية، أجريت ٤٥ عملية تفتيشية موضوعية تغطي قضايا تتعلق بحماية المستهلك في مجموعة واسعة من المؤسسات المالية. وبتوسيع نطاق أفق التفتيش الميداني، قامت الإدارة أيضاً بتفتيش الفروع الخارجية المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كما واصلت الادارة مجهودها خلال السنة لتطوير منهجية تقييم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات والمتعلقة بمخاطر العمل والحوكمة، وكذلك الاخطار التنظيمية الاخرى حيث تُمكن منهجية تعريف المخاطر المتطورة من تعزيز تقييم احتمالية مخاطر التعثر والتنظيم للمؤسسات المرخصة وتأثيرها على النظام المالي الكلي وذلك بتقييم مواءمتها مع أفضل معايير الممارسات العالمية. أيضا تقوم المنهجية على احتواء معايير المحاسبة المالية الدولية ٩ (IFRS 9) للتعرف على قياس مخاطر الموجودات المالية.

استجابةً للتركيز الاكبر على تقييم المخاطر في القطاع المالي، قامت الادارة بتطبيق برامج تدريبية وتطويرية مصممة لتوفير المهارات والخبرات اللازمة لموظفي ادارة التفتيش لمساعدتهم على تقييم مدى تطبيق معايير الممارسة الدولية بفعالية في القطاع المالي.

إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال العام ٢٠١٨، على استكمال تنفيذ بنود خطته الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية بهذا القطاع وكافة مكونات القطاعات المالية الأخرى في البحرين. وبالشكل الذي يُمكن المصرف وهذه المؤسسات والجهات، من خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، من خلال الترخيص للمزيد من مؤسسات السوق والتشجيع على تنويع وإدراج وتداول أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، بجانب تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة مؤسسات السوق والأسواق المالية المرخص لها، اعتمادا على قاعدة التحديد الدقيق والمعالجة اللازمة، وحماية القطاع من التداعيات المحتملة لكافة أنواع المخاطر المصاحبة لعملياتها وأدواتها أولا بأول، وذلك عبر استخدام الآليات والأنظمة الكفؤة من اجل التأكد من التقيد والوفاء بالالتزامات من قبل كافة الأطراف المعنية بالاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المتداولة وحماية حقوقهم، وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق.

التطورات والانجازات

تحديث مجلد التعليمات السادس الخاص بمظلة الرقابة والاشراف على قطاع رأس المال

أ) أصدر المصرف ورقة استشارية رقم EDFIS/C/060/2018 في ٦ سبتمبر ٢٠١٨ بشأن ادخال بعض التعديلات على الفصل الخاص بالترخيص لأسواق تداول الاوراق المالية والفصل الخاص بالترخيص والرقابة على وسطاء الأوراق المالية ضمن مجلد التعليمات السادس الخاص بأسواق رأس المال، بهدف تعزيز الإطار التنظيمي لصناعة السوق.

ب) أصدر المصرف ورقة استشارية رقم EDFIS/C/073/2018 بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٨، بشأن الإجراءات المتفق عليها لاختبار الامتثال لفصل مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال.

ت) ضمن جهود المصرف لتطوير البنية التشريعية والتنظيمية لمواكبتها للتطورات في قطاع الخدمات المالية، أصدر المصرف ورقة استشارية رقم EDBS/KH/C/84/2018 بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٨ تتضمن إضافة فصل لمشغلي منصات الأصول المشفرة ضمن مجلد التعليمات السادس الخاص بأسواق رأس المال.

مسودة لائحة التعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف

استكمالاً للبنية التشريعية والتنظيمية لقطاع راس المال، ووفقاً لمتطلبات قانون المصرف عموماً والمادة (٩٢) منه على وجه التحديد، أصدر المصرف بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٨، مسودة لائحة التعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف حيث تهدف هذه اللائحة إلى تحسين كفاءة سوق رأس المال، وتسهيل المعاملات المتنوعة في السوق مما يؤدي إلى الحصول على أسعار أفضل وتعزيز السيولة. بعد دراسة ملاحظات القطاع المالي والأطراف ذوي العلاقة على هذه الورقة الاستشارية، تمت مناقشتها مع هيئة التشريع والإفتاء القانوني. ومن المتوقع أن تصدر هذه اللائحة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٩.

الرقابة على الأسواق وشركات المقاصة وأعضاءهم

بورصة البحرين ش.م.ب. مقفلة (Bahrain Bourse B.S.C. ©)

أ) صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسوم رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٨ بالترخيص في تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة بورصة البحرين. وبناء على ذلك فإن التعديلات ستساهم في تفعيل وتعزيز دور البورصة كمؤسسة ذاتية التنظيم ("Self-Regulated Organisation").

ب) سلمت بورصة البحرين للإدارة المسودة النهائية لقواعد الإدراج الخاصة بالبورصة (Listing Rules) وذلك بعد الأخذ بالتعليقات المستلمة خلال طرح المسودة للإستشارة. وتعكف الإدارة حالياً على متابعة هذا الموضوع مع البورصة للتأكد من مطابقتها مع تعليقات الإدارة النهائية وذلك قبل إصدار الموافقة النهائية من قبل المصرف.

ت) أرسلت البورصة خطة لتغيير الرسوم المفروضة من قبلها بدءً من ٢٠١٩، وبعد مراجعة التقرير التحليلي للتغييرات أصدرت الإدارة توجيهاتها للبورصة للتأكد من أن التغييرات المقترحة لن تؤثر بشكل سلبي على السوق وتنافسيته وكافة المشاركين فيه.

ث) قامت الإدارة في ٢٠١٨ بتكثيف التعاون مع إدارة التفتيش وإدارة المتابعة لتنفيذ عدد من الاختبارات وعمليات التفتيش الميدانية لعدد من المرخص لهم وذلك بهدف تحسين الامتثال في سوق رأس المال.

شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. مقفلة (Bahrain Clear B.S.C. ©)

أ) تتابع الإدارة مع شركة البحرين للمقاصة بشأن قواعد أنظمة التسوية والتقاص والايداع المركزي ((Clearing, Settlement, Central Depository and Central Registry Rules، حيث أكدت الشركة أنها في اخر مراحل إتمامها لهذه القواعد وسيتم إرسالها للإدارة قريباً للموافقة عليها.

ب) أصدرت الإدارة خطاب عدم ممانعة موجه لشركة البحرين للمقاصة بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٨ بخصوص الإتفاقية المقترحة بين شركة البحرين للمقاصة ومصرف السلام – البحرين لتمكين توزيع وتحصيل الأرباح من خلال بطاقة صادرة عن مصرف السلام (myShare card).

ت) تقدمت شركة البحرين للمقاصة بطلب موافقة من قبل المصرف بشأن إمكانية الشركة من توزيع أرباح الشركات المدرجة بإعتبارها وكيل معتمد لتوزيع الأرباح. وبعد مراجعة الطلب من قبل الإدارة تم إرسال خطاب للشركة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨ يتضمن عدم إعتراض مبدئي وإشترطت الإدارة على الشركة عدم البت في العمل كوكيل معتمد لتوزيع الأرباح قبل تسليم الإدارة كافة القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالموضوع والحصول على الموافقة النهائية من قبل المصرف في هذا الشأن.

أعضاء بورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة

أ) أصدرت الإدارة خطاب عدم ممانعة لشركة (سيكو) بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٨، بشأن الانضمام والعمل في صناعة السوق (Market Making) بسوق دبي المالي وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

ب) كجزء من خطة الإدارة الإستراتيجية لتقوية التعاون بين كافة المشاركين في سوق رأس المال والمرخص لهم فيه، قامت الإدارة بتفعيل خطة لإجتماعات دورية مع السابق ذكرهم. وبدأت الإدارة بتفعيل هذه الخطة بالتنظيم والمشاركة في عدد من الإجتماعات المثمرة في ٢٠١٨ والتي من المقرر ان تستمر في السنوات المقبلة.

سوق البحرين المالي ش.م.ب. مقفلة (Bahrain Financial Exchange B.S.C. ©)
وسوق بي أف أكس للمقاصة والإيداع المركزي ش.م.ب مقفلة (BFX Clearing and Depository Corporation B.S.C. ©) وأعضاءهم

بناء على طلب المرخص لهم، أصدر مصرف البحرين المركزي في ٢٠١٨ قراره النهائي بإلغاء ترخيص شركة سوق البحرين المالي (BFX) وشركة بي أف أكس للمقاصة والإيداع المركزي (BCDC) وأعضاءهم.

الإفصاح والحوكمة وحماية المستثمر

موعد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة للشركات المدرجة والإفصاح عن البيانات المالية بموجب القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٥

أ) التزمت جميع الشركات المدرجة بمتطلب إخطار بورصة البحرين عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إدارتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية المرحلية للعام ٢٠١٨، قبل ٥ أيام من نهاية الربع المعني وذلك طبقاً للقرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٥، بشأن الإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والمرحلية، والإخطار بمواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المساهمة المدرجة لمناقشة البيانات المالية.

ب) التزمت جميع الشركات المدرجة بنشر البيانات المالية السنوية لعام ٢٠١٧، والمرحلية المراجعة للعام ٢٠١٨ خلال الفترة الزمنية المطلوبة. والتزمت الشركات بنشر النتائج والبيانات في جريدتين محليتين كحد أدنى باللغتين العربية والانجليزية. ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط (بي.ام.بي) الذي لم يلتزم بنشر البيانات المالية للربع الثالث لعام ٢٠١٨.

ت) قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المالية السنوية لعام ٢٠١٧، والمرحلية المراجعة للعام ٢٠١٨ إلى بورصة البحرين، وقد تم نشرها على موقع البورصة. ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط (بي.ام.بي) الذي لم يلتزم بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المتعلقة بالربع الثالث لعام ٢٠١٨.

ث) قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية للشركة عن بياناتها المالية السنوية للعام ٢٠١٧، والمرحلية المراجعة للعام ٢٠١٨ إلى بورصة البحرين. ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط (بي.ام.بي) الذي لم يلتزم بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية المتعلقة بالربع الثالث لعام ٢٠١٨.

ج) لم يلتزم بنك طيب المعلق عن التداول منذ ٢٠١٣ بمتطلبات القرار المشار إليه أعلاه.

قواعد الإفصاح والشفافية

أ) الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

تتأكد الإدارة من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المساهمين والمتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات قواعد الإفصاح والشفافية من حيث المحتوى والتوقيت، وإعلان الشركات المدرجة هذه التطورات على موقع بورصة البحرين.

وقد بلغ عدد الإفصاحات عن التطورات الجوهرية للشركات المدرجة خلال عام ٢٠١٨، ١٠٧١ إفصاحاً جوهرياً.

ب) الجمعيات العامة

أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات عقد الجمعيات العامة السنوية لجميع الشركات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد الجمعيات التالية:

الشركة المدرجة	نوع الجمعية	الهدف الرئيسي لعقدها
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية والمجموعة العربية للتأمين (أريج) وشركة الخليج المتحد القابضة وشركة البحرين لمطاحن الدقيق والشركة الخليجية المتحدة للاستثمار وشركة البحرين للتسهيلات التجارية وبنك البحرين والكويت وبنك البحرين والشرق الأوسط وشركة استيراد الاستثمارية و شركة دلمون للدواجن وشركة البحرين لمواقف السيارات و المصرف الخليجي التجاري و مجموعة فنادق الخليج و مصرف السلام و شركة إنوفست	غير عادية	تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية
شركة البحرين الوطنية القابضة وشركة سوليدرتي البحرين وبنك البحرين الإسلامي وشركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ومجموعة البركة المصرفية الشركة البحرينية الكويتية للتأمين وبنك البحرين الوطني	غير عادية	– الموافقة على زيادة رأس المال نتيجة توزيع أسهم منحة – تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية
شركة التكافل الدولية ش.م.ب	غير عادية	الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع بهدف ممارسة حقوق الأولوية
البنك الأهلي المتحد	غير عادية	– الموافقة على إصدار سندات – الموافقة على إصدار أسهم عادية وتخصيصها لنظام حوافز الموظفين – تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية
بنك طيب	عادية وغير عادية	الموافقة على شطب إدراج أسهم البنك من بورصة البحرين، بالإضافة إلى الموافقة على حل البنك

		وتصفيته.
شركة إي بي إم تيرمينالز	عامة تأسيسية	– إنتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد بعد تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة. – الموافقة على مواثيق وسياسات الشركة المتعلقة بالحوكمة وإنشاء لجان متعلقة بذلك – التصديق على تعيين المدقق الخارجي للشركة.
بنك البحرين والشرق الأوسط	عادية	انتخاب مجلس إدارة جديد، بعد إستقالة السابق بأمر من مصرف البحرين المركزي.

أسهم الخزينة وطلبات تحويل الأسهم

أ) أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات تملك الشركات المدرجة لأسهمها (أسهم الخزينة):

الشركة المدرجة	سبب تملك أسهم الخزينة
بنك البحرين والكويت	برنامج أسهم موظفي الشركة، ودعم سعر السهم في السوق
شركة البحرين للسينما	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة ترافكو	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
البنك الأهلي المتحد	برنامج أسهم موظفي الشركة، ودعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة انوفست	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة جي اف اتش المالية	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مصرف السلام	دعم سعر السهم في السوق
المصرف الخليجي التجاري	دعم سعر السهم في السوق

ب) أسهم نصاب العضوية

لا زالت الإدارة تتلقى طلبات تحرير أسهم نصاب العضوية لأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة بناء على قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية، إذ أن عضو مجلس الإدارة ليس عليه ان يكون مالكاً بصفة شخصية لعدد من أسهم الشركة المدرجة. وقد أصدرت الإدارة موافقتها على ١٣ طلب متعلقين بتحرير أسهم نصاب العضوية.

ت) أسهم حوافز الموظفين

تم ادخال التعديلات على الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي بشأن نظام حوافز الموظفين خلال العام ٢٠١٧ والتي تتطلب من جميع الشركات المدرجة الاحتفاظ بالأوراق المالية المودعة نيابة عن موظفيها بموجب نظام أسهم حوافز الموظفين في عهدة باسم أمين عهدة. وبموجب ذلك، خلال العام ٢٠١٨، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التعديلات التي أدخلت على أنظمة أسهم حوافز الموظفين لخمسة من الشركات المدرجة. كما أصدرت الإدارة موافقتها على ١٦ طلب يخص تحويل أسهم من وإلى حساب العهدة لصالح موظفي الشركات المدرجة.

عقود التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة

تلقت الإدارة خلال السنة ٨ طلبات للموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لبعض الشركات المدرجة، وقد تم إصدار الموافقة إلى ٦ شركات، وتعكف الإدارة حالياً على مراجعة الطلبين مع للشركتين لاستيفاء الشروط والضوابط اللازمة لإصدار الموافقة.

صانع السوق

أ) أصدرت الإدارة خطاب عدم الممانعة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٨، لبنك أي بي سي بتعيين شركة سيكو كصانع سوق لأسهم البنك في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب ١% من رأس مال البنك، وذلك لمدة ٦ أشهر قابلة للتجديد. وقد تم تمديد المدة لستة أشهر إضافية بعد موافقة الإدارة في تاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨.

ب) أصدرت الإدارة خطاب عدم الممانعة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٨، لمجموعة جي أف اتش لتمديد فترة أنشطة صناعة السوق المقدمة من قبل سيكو على أسهم المجموعة في بورصة البحرين والرمز كابيتال على أسهم الشركة في سوق دبي المالي لمدة ٦ أشهر قابلة للتجديد وذلك باستخدام أسهم خزينة لا تتجاوز نسبتها ٧% من رأس مال الشركة. وقدم تم تمديد اتفاقية صناعة السوق مع شركة سيكو الاستثمارية في بورصة البحرين لشركة جي اف اتش إثر الموافقة التي أصدرتها الإدارة بتاريخ ٢٧ نوفمبر٢٠١٨. أما بالنسبة لاتفاقية تزويد السيولة في سوق دبي المالي مع شركة الرمز، فقد أصدرت الإدارة موافقتها على إنهائها بناءاً على طلب الشركة.

ت) أصدرت الإدارة بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨ موافقتها على طلب شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب (بتلكو) لتعيين شركة سيكو ش.م.ب (م) الاستثمارية كصانع سوق لبتلكو في بورصة البحرين.

الإدراج المزدوج

أصدرت الإدارة الموافقة النهائية لشركة اثمار القابضة في تاريخ ٨ يناير ٢٠١٨ لإدراج أسهمها في سوق دبي المالي وذلك شريطة الالتزام بالقيود المنصوص عليها في خطاب عدم الممانعة. تم إدراج أسهم الشركة في سوق دبي المالي في تاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٨.

مراقبة السوق

رصد قسم مراقبة السوق ١٤ حالة مشكوك في صحتها من خلال تداولات الأسهم في بورصة البحرين خلال العام ٢٠١٨، وجاءت نتائج التحقيق المبدئي كالتالي:

أ. ١١ حالة اشتباه تم إغلاقها لعدم ثبوت أي مخالفة عليها

ب. وحالة اشتباه واحدة تم تحويلها إلى قسم التحقيق والتنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة حسب القوانين والأنظمة المعمول بها

ت. وحالتان اشتباه تم اتخاذ إجراءات (Soft Enforcement) عليها من قبل قسم مراقبة السوق والتي تشمل تنبيه شفوي للجهة المشتبه فيها.

بالإضافة، حالات تم رصدها من قبل بورصة البحرين وتحويلهما لقسم مراقبة السوق للمتابعة والبحث فيها.

التطورات في قسم مراقبة السوق بالمصرف

تم تثبيت نظام مراقبة السوق التابع لبورصة البحرين (x-stream) في قسم مراقبة السوق بالإدارة وذلك بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات بالمصرف، لتعزيز دور القسم في مراقبة السوق.

المتابعة والتنفيذ

مخالفات وسطاء السوق

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة إخطار إلى إحدى شركات الوساطة المرخص لها بتاريخ ٥ ابريل ٢٠١٨ وذلك لعدم التزامها بالمادة (AML-7.1.3) من متطلبات مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية من مجلد التوجيهات السادس من خلال تنفيذ معاملة مساهم رئيسي قبل الحصول على الموافقة المسبقة من المصرف. كما أشارت الرسالة إلى أهمية التزام الشركة بقوانين وقواعد مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتنفيذ معاملات المساهمين الرئيسيين وضرورة حصول المساهم على الموافقة المسبقة من المصرف لتنفيذ أي معاملة تؤدي إلى نسبة ملكية ١٠% وأكثر في أي شركة مدرجة أو أي زيادة أخرى بنسبة ١٪ أو أكثر من هذه النسبة.

مخالفات البورصات

أ) أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار إلى احدى البورصات المرخص لها بتاريخ ١٠ ابريل ٢٠١٨، وذلك لعدم التزامها بالمادة (٣٢) والمادة (٤٢,٥,١) من متطلبات معايير الافصاح والنشر والتعميم فيما يتعلق بأهمية نشر أي تطورات أو تغييرات فيما يتعلق بملكية المساهمين الرئيسيين. كما ان البورصة لم تقوم بالإجراءات اللازمة وبما في ذلك، التأكد من أن المساهم الرئيسي قد حصل على الموافقة المسبقة من المصرف قبل تنفيذ الصفقة.

ب) أصدرت الإدارة رسالة اخطار إلى احدى البورصات المرخص لها بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١٨ لعدم التزامها بمتطلبات المصرف المتعلقة بالمادة ((b) MAE-2.4.1) من مجلد التوجيهات السادس بشأن تقديم التقارير الدورية للمصرف، وذلك بما يتعلق بعدم التزام البورصة بتقديم القوائم المالية الربع سنوية المراجعة وتقرير المعلومات الإضافية من خلال برنامج (ESRAD) المعتمد خلال المدة المحددة.

ت) كما أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة تذكير إلى احدى البورصات المرخص لها بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٨ بشأن عدم الالتزام بالمادة (٦٥) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ والمادة (MAE-5.3.1) و (MAE-5.3.2) من مجلد التوجيهات السادس بشأن الحصول على موافقة المصرف الخطية المسبقة قبل تعيين شخص معتمد في الوظائف التنفيذية.

ث) وأصدرت الإدارة رسالة اخطار إلى احدى البورصات المرخص لها بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٨ لعدم التزامها بالمادة (AML-7.1.1) من متطلبات مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية من مجلد التوجيهات السادس فيما يتعلق بضرورة اخطار المصرف من قبل السوق بتفاصيل الصفقات المنفذة من قبل المساهمين الرئيسيين في الشركات المدرجة.

مخالفات الشركات المدرجة

أ) الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة

تم اخطار بعض الشركات المدرجة بعدم التزامها بتسليم التقرير الشهري للإفصاح عن التغيير في نسب التملك في الشركة المدرجة في بورصة البحرين والافصاح عن المساهمين الرئيسيين فيها الذين يملكون نسبة ٥٪ وأكثر، من خلال برنامج (ESRAD) المعتمد وعبر البريد الالكتروني والمتوجب تسليمه للمصرف خلال مدة لا تزيد عن خمسة ايام عمل من تاريخ انتهاء الشهر المعني.

عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة في عام:		نسبة التغير
٢٠١٧	٢٠١٨	
٦	٤	-٣٣٪

ب) الاخطار عن عدم الالتزام بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين

تم اخطار بعض الشركات المدرجة بعدم التزامها بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين والاشخاص الرئيسيين المراجع من قبل المدقق الداخلي، في الموعد المحدد بمدة لا تتجاوز عن

عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة طبقاً للفصل الخاص بحظر حالات التلاعب في السوق من مجلد التوجيهات السادس.

عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير السنوي لتعاملات المطلعين والاشخاص الرئيسيين في الشركة المدرجة في عام:		نسبة التغير
٢٠١٧	٢٠١٨	
٩	٣	٦٧٪-

ت) الاخطار عن عدم الالتزام بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية

تم اخطار ١٠ شركات مدرجة بعدم التزامها بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية المتعلقة بنشر معلومات جوهرية ونتائج الاعمال والبيانات المالية الربعية المراجعة، والسنوية المدققة باللغة العربية والانجليزية، ومحتوى البيانات المالية والأخبار الصحفية. وقد تم تعليق التداول على شركتين منهم وذلك بخصوص التأخير في نشر البيانات المالية الربعية المراجعة في الوقت المحدد.

ث) الاخطار عن عدم الالتزام بالمتطلبات المتعلقة بتداول المساهمين الرئيسين

وجهت الإدارة رسائل اخطار الى ٤ شركات مدرجة مخالفة لمتطلبات مجلد التوجيهات السادس فيما يتعلق:

- بإلزام المساهمين الذين تصل نسبة ملكيتهم الى ٥٪ وأكثر في أي ورقة مالية مدرجة، بإخطار الإدارة عن أي تطورات أو تغيرات رئيسية فيما يتعلق بملكية المساهمين وأن يتم تنفيذ جميع معاملاتهم على تلك الأوراق المالية في سوق مرخص له في مملكة البحرين.
- بضرورة حصول المساهم على الموافقة المسبقة من المصرف لتنفيذ أي معاملة تؤدي إلى نسبة ملكية ١٠٪ وأكثر في أي شركة مدرجة أو أي زيادة أخرى بنسبة ١٪ أو أكثر من هذه النسبة.

ج) الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات شراء أسهم الخزينة

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة إخطار إلى شركة مدرجة بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٨ بشأن عدم التزامها بالتعليمات المشار اليها في رسالة عدم الممانعة الصادرة من إدارة مراقبة الأسواق المالية، والتي تتعلق بإلزام الشركة بتنفيذ معاملات شراء أسهم الخزينة في فترة زمنية محددة، حيث قامت الشركة بشراء أسهم الخزينة بعد انتهاء الفترة المحددة.

ح) الاخطار عن عدم الالتزام بالجدول الزمني في مذكرة الطرح

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار إلى شركة مدرجة بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٨ بشأن عدم الالتزام بالمادة ((OFS-1.5.2(n) من مجلد التوجيهات السادس بشأن طرح الأوراق المالية، وذلك بعدم الالتزام بالجدول الزمني المنصوص في مذكرة الطرح الخاصة التي وافق عليها المصرف.

خ) فرض قيود على التداول

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة توجيه إلى شركة مدرجة بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٨، وذلك بشأن عدم الشفافية في تقاريرها وردودها المقدمة إلى الإدارة بشأن صفقاتها المشبوهة على أسهم شركة مدرجة في البورصة، بالأخص من ناحية التعامل مع أي معلومات داخلية وأي تضارب في المصالح. ومن خلال الرسالة، ألزمت الإدارة بقيام الشركة ببيع الأسهم المكتسبة وأشارت الى أهمية التزام الشركة بقواعد وقوانين المصرف.

د) فرض غرامة لعدم الإفصاح عن معلومات جوهرية

بناءً على قرار لجنة مراجعة الجزاءات والتدابير الادارية بالمصرف، تم فرض غرامة مالية على شركة مدرجة بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٨ لعدم التزامها بالمادة (OFS-5.1.19) من مجلد التوجيهات السادس بشأن طرح الأوراق المالية، حيث قامت الشركة بنشر توضيح عن خبر صحفي منشور في أحد الصحف الخليجية المحلية على الموقع الالكتروني التابع لبورصة إحدى دول مجلس التعاون الخليجي (أي السوق الثانوي) ولم تنشر التوضيح على السوق المالي المرخص له في البحرين في الوقت نفسه. رداً على ذلك، مارست الشركة حقها في الاعتراض في تاريخ ٨ يوليو ٢٠١٨، وبذلك تم رفع الموضوع إلى لجنة الإستئناف التي رفضت طلب الشركة وتم إعادة فرض الغرامة.

ذ) الوقف المؤقت عن التداول

لقد تم تعليق التداول على الشركات المدرجة التالية:

- تم تعليق التداول على أسهم المجموعة العربية للتأمين ش.م.ب بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٨ وذلك لعدم نشر النتائج المالية. وقد تم إعادة التداول على أسهم الشركة في تاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٨ بعد نشر النتائج المالية.

- تم تعليق التداول على أسهم بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٨ وذلك لعدم نشر النتائج المالية للربع الثالث.
- تم تعليق التداول على أسهم البنك الأهلي المتحد ش.م.ب. بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٨ حتى يتم إستلام توضيح عن معلومات جوهرية. وقد تم إعادة التداول على أسهم الشركة في تاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ بعد نشر توضيح حول الخبر.

مخالفات المستثمرين

بعد الانتهاء من تقرير التحقيق الأولي، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة تحذير بتاريخ ٢٢ اكتوبر ٢٠١٨، إلى مستثمر في بورصة البحرين، بشأن عدم التزامه بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية المنصوص عليها في مجلد توجيهات مصرف البحرين المركزي السادس، وذلك من خلال تنفيذ صفقات بالتزامن مع نهاية جلسة التداول ليتم احتسابها كسعر اقفال معتمد، وبالتالي قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في سعر السهم بشكل مصطنع مما يؤثر على الكفاءة التسعيرية للسهم، ويخلق انطباع مضلل بخصوص سعر الورقة المالية المتداولة.

مخالفات الشركات المرخصة غير المدرجة

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار إلى إحدى الشركات المرخصة بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٨ بشأن عدم التزامها بالمادة (OFS-1.4.5) والمادة (OFS-1.4.6) من مجلد التوجيهات السادس بشأن طرح الأوراق المالية، وذلك لتسويق المجموعة لمنتج بموجب نشرة إصدار لم يتم تقديمها وتسجيلها عند إدارة مراقبة الأسواق المالية ولا تشمل البيانات والمتطلبات اللازمة.

كما قامت الإدارة بفرض قيود على تداول إحدى الشركات المرخصة بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٨ كإجراء وقائي نظراً للتطورات في السوق المتعلقة بصفقة مترقبة أدت إلى وجود شبهة تلاعب بالسوق.

عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ

- البنك الأهلي المتحد ش.م.ب وبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع

تقوم إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي بالإشراف ومراقبة سير التطورات على العرض المحتمل المتعلق بدمج البنك الأهلي المتحد وبيت التمويل الكويتي.

تم توقيع مذكرة تفاهم وسرية المعلومات في تاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٨، بين البنك الأهلي المتحد وبيت التمويل الكويتي وبموجب ذلك تلقى مجلس إدارة البنكين تقارير التقييم من قبل بنكي "إتش إس بي سي" و "كريدت سويس" اللذان تم تعيينهما بمقتضى مذكرة التفاهم وسرية المعلومات لتقديم الرأي والتوصية بخصوص المعدل العادل لتبادل الأسهم.

تمت الموافقة على متوسط معدل تبادل الأسهم من قبل مجلسي إدارة البنك الأهلي المتحد وبيت التمويل الكويتي. لم يتم تقديم أي عرض رسمي من قبل بيت التمويل الكويتي للاندماج مع البنك الأهلي المتحد لحين هذا الوقت.

- بنك البحرين الوطني ش.م.ب وبنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

تقوم إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي بالإشراف ومراقبة سير التطورات على عرض الاستحواذ الطوعي المحتمل من قبل بنك البحرين الوطني للأسهم الصادرة لبنك البحرين الإسلامي حيث يقوم بنك البحرين الوطني بدراسة إمكانية زيادة حصصه في بنك البحرين الإسلامي. لم يقدم بنك البحرين الوطني أي عرض طوعي رسمي للاستحواذ على الأسهم الصادرة لبنك البحرين الإسلامي لحين هذا الوقت.

- شركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب(م)

تقوم إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي بالإشراف ومراقبة سير التطورات على الصفقة الجارية ما بين شركة البحرين لمواقف السيارات وشركة إدامة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة من قبل الطرفيين لتقييم إمكانية حق الانتفاع العام لمدة (٩٩ سنة) تتجدد تلقائياً في إحدى مباني مواقف السيارات المملوكة من قبل شركة إدامة لشركة البحرين لمواقف السيارات مقابل إصدار أسهم جديدة في الشركة.

العمل الخليجي المشترك

حلقة نقاشية مشتركة حول المبادرات والمقترحات للوصول للتكامل بين الأسواق المالية بدول المجلس.

من منطلق التعاون وتبادل الخبرات بين مصرف البحرين المركزي كونه الجهة المنظمة للأسواق المالية والجهات ذات العلاقة بعمل الأسواق المالية، وفي إطار الأهداف المشتركة التي تسعى دول المجلس لتحقيقها وبالتحديد تكامل الأسواق المالية وفق متطلبات السوق الخليجية المشتركة، قام مصرف البحرين المركزي بعقد حلقة نقاشية مع الجهات ذات العلاقة بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٨ وتمت مناقشة اهم المبادرات لتحقيق التكامل بين الأسواق المالية بدول المجلس. وتناولت الحلقة ثلاثة محاور رئيسية للنقاش التي يتصور المصرف بأنه بتحقيقها من الممكن الوصول إلى التكامل.

لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي

شاركت إدارة مراقبة الأسواق المالية في الاجتماع السابع عشر لرؤساء هيئات الأسواق المالية (او من يعادلهم) بدول المجلس، المنعقد بدولة الكويت بتاريخ ٢٤ اكتوبر ٢٠١٨، حيث تم من خلاله تكليف مصرف البحرين المركزي بإعداد نموذج موحد لطلب المعلومات ضمن إطار التعاون وتبادل المعلومات، وذلك بموجب مذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس لتتم مناقشته في اجتماع اللجنة القادم.

زيــارة لهيئة الأوراق المالية والسلع

قام وفد المصرف المكون من ثلاثة أشخاص من قسم الرقابة على السوق وقسم التحقيقات والتنفيذ بإدارة مراقبة الاسواق المالية بزيارة استطلاعية لهيئة الأسواق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٥ – ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨، وذلك بهدف الاطلاع على تجربة الهيئة الرقابية والاستفادة من الآليات المتبعة في الإشراف على السوق وإجراء عمليات التحقيق والتنفيذ.

ورشة العمل السنوية الثانية حول الرقابة على التداول

قام وفد المصرف والمكون من ثلاثة أشخاص من قسم الرقابة على السوق وقسم التحقيقات والتنفيذ بإدارة مراقبة الاسواق المالية بالمشاركة في ورشة العمل الثانية السنوية حول الرقابة على

التداول في دولة الكويت خلال الفترة من ٥ – ٦ ديسمبر ٢٠١٨، والتي تم من خلالها عرض ومناقشة بعض المخالفات والممارسات الغير القانونية التي تم رصدها من قبل هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي.

الاجتماع السادس لفريق عمل المسئولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس

قام وفد المصرف والمكون من شخصين من قسم البحوث وحماية المستثمر بإدارة مراقبة الاسواق المالية وقسم استراتيجية الموارد البشرية والتطوير بإدارة الموارد البشرية والخدمات بالمشاركة في الاجتماع السادس لفريق عمل المسئولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس وورشة عمل بوابة التدريب الالكترونية المشتركة في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٦–٢٧ ديسمبر ٢٠١٨، والتي تم من خلاله عرض نتائج برامج التدريب والتطوير التي عقدت عام ٢٠١٨ ومناقشة نتائج ورشة العمل حول آلية عمل بوابة التدريب المشترك للجهات المنظمة للأسواق المالية.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية

تشتمل مهام إدارة مراقبة المؤسسات المالية على مراقبة عدد من المؤسسات المالية، وهي شركات الاستثمار الفئات ١ و٢ و٣ وشركات الصرافة ومقدمي خدمات العهد ومقدمي الخدمات المساندة للقطاع المالي والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل.

وتحرص الإدارة من خلال مسؤولياتها الرقابية على إلزام الشركات المرخصة الخاضعة لرقابتها بتطبيق متطلبات قانون مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بتلك الشركات من خلال مجلد التوجيهات الرابع والخامس.

بالإضافة إلى ذلك تعنى الإدارة بترخيص وتسجيل الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً والمنشأة خارج المملكة. حيث تتم عملية مراقبة الصناديق تبعاً للقواعد المدرجة في مجلد التوجيهات السابع والخاص بصناديق الاستثمار الجماعي.

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام ٢٠١٨ نهجها المتبع في مراقبة الشركات عبر

استخدامها مختلف الأدوات الرقابية، كالتقارير التحليلية والتفصيلية للشركات وعقد الاجتماعات مع إدارات الشركات المرخص لها وطلب المعلومات من القطاع والتنسيق الداخلي مع إدارات المصرف، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لوضع الشركات عن طريق التواصل المستمر وتبادل المراسلات.

وبالاستناد إلى دورها الرقابي على قطاع الصناديق الاستثمارية الجماعية، دأبت الإدارة على استخدام أدواتها الرقابية والتنظيمية لمراقبة قطاع الصناديق الاستثمارية وضمان امتثال تلك الصناديق للوائح والتوجيهات المدرجة ضمن مجلد التوجيهات السابع والمتعلق بالصناديق الاستثمارية الجماعية، بالإضافة إلى القوانين التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

الأوراق الاستشارية

أصدر المصرف في ٢٨ فب راير٢٠١٨، ورقة استشارية للبنوك وللشركات الاستثمارية، وذلك بشأن رسوم السمسرة والوساطة في البحرين، وذلك لأخذ رأي الشركات المرخص لها بخصوص المستوى الحالي لرسوم السمسرة والوساطة وتصنيف المعاملات.

التعاميم

أصدر المصرف تعميم رقم OG/174/2018 في أبريل ٢٠١٨، كإشعار لجميع مرخصي المصرف، لإبلاغهم عن المنهجية الجديدة لاحتساب الغرامات الإدارية والتي سيقوم المصرف بإتباعها والتعديلات ذات الصلة على مجلد التوجيهات.

وقد اصدر المصرف تعميم آخر في نوفمبر ٢٠١٨، وهو تعميم رقم FIS/C/01/2018 لجميع شركات الاستثمار من الفئة ٣. حيث طلب المصرف من المرخص لهم تقديم تقرير مفصل عن مدى التزاماتهم بالباب العاشر من فصل الضوابط عالية المستوى في مجلد التوجيهات الرابع مع توضيح الأسباب في حال عدم الالتزام.

تحديث القواعد ومجلد التوجيهات

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام ٢٠١٨ تطوير وتحديث القواعد والقوانين المتعلقة بالشركات المرخص لها من خلال تحديث اللوائح والقوانين المعمول بها أو استحداث لوائح وقوانين جديدة.

وقد تم خلال العام البدء ببعض المبادرات وتم إصدار عدد من التحديثات للتوجيهات، منها ما يلي:

مجلد التوجيهات الرابع: التطورات في قطاع الشركات الاستثمارية

فيما يتعلق بمجال شركات الاستثمار، يقوم المصرف بمراجعة وتحديث القواعد والأنظمة وذلك في ضوء تطورات القطاع المالي وأفضل الممارسات الدولية.

وعلى ضوء ذلك، أصدر المصرف تحديثات فصلية في يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من العام ٢٠١٨. واشتملت التحديثات على الآتي:

- تم تحديث فصل التقارير الدورية وفصل متطلبات مدققي الحسابات في شهري يناير وأبريل ٢٠١٨ على التوالي، وذلك لتغير الموعد النهائي لتقديم تقرير المدقق الخارجي المتعلق بالتزام المرخص لهم بالفصل الخاص بأصول العملاء في مجلد التوجيهات الرابع، ليكون ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية للمرخص لهم بدلا من أربعة أشهر.
- شمل تحديث شهر يوليو تعديلاً بشأن طريقة دفع رسوم الترخيص
- أما بالنسبة لتحديثات أكتوبر، فقد تضمنت إضافة قسم جديد في الفصل الخاص بتقارير مصرف البحرين المركزي، ليشمل متطلب جديد بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالاستثمارات الخاصة.

مجلد التوجيهات الخامس: التطورات في قطاع الشركات المتخصصة، التطورات في قطاع شركات الصرافة

بعد الانتهاء من إصدار جميع الفصول المعنية بشركات الصرافة في شهر اكتوبر ٢٠١٠، استمر القطاع بالالتزام بالقوانين والتوجيهات الصادرة من المصرف.

في شهر اكتوبر ٢٠١٨ تم إصدار التحديث بشأن المتطلبات العامة للحفاظ على دفاتر وسجلات الشركة.

التطورات في قطاع مقدمي خدمات العهد

في أبريل ٢٠١٣، أصدر المصرف الفصول المشتركة من مجلد التوجيهات الخامس وقد تم العمل بها وتطبيقها على مقدمي خدمات العهد. وأما بخصوص الفصول الخاصة بمقدمي خدمات العهد المالية والتي يتم صياغتها حالياً، فسوف تطرح المسودة لهذه الفصول للاستشارة من قبل القطاع وذلك قبل تطبيقها رسمياً.

في يونيو ٢٠١٨، تم إصدار القرار رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن شروط وإجراءات التراخيص بمزاولة نشاط أمناء العهد والقرار رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض احكام القرار رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٦، بشأن الرسوم المفروضة على تسجيل العهد المالية والترخيص لأمناء العهد.

التطورات في قطاع مقدمي الخدمات المساندة للقطاع المالي

أصدر المصرف في ١١ فبراير ٢٠١٤ بشكل رسمي الفصول المشتركة من مجلد التوجيهات الخامس لتطبق على مقدمي الخدمات المساندة للقطاع المالي. وقد طرحت في نفس الوقت مسودة لستة فصول خاصه لمقدمي الخدمات المساندة للقطاع المالي وذلك للاستشارة من قبل القطاع.

تم إصدار الفصول الخاصة بمقدمي الخدمات المساندة للقطاع المالي رسمياً في ١٥ مارس ٢٠١٦ وذلك لاستبدال التعاميم الرقابية السابقة، منها الأجزاء المتعلقة بشروط منح التراخيص، التقارير المطلوبة من قبل المصرف والمتطلبات العامة.

مجلد التوجيهات السابع: التطورات في قطاع صناديق الإستثمار الجماعية

استمرت الإدارة خلال عام ٢٠١٨ بالتأكد من التزام الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً، والبنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق الاستثمار الاجنبية، بمتطلبات مجلد التوجيهات السابع والذي تم إصداره في ابريل ٢٠١٢.

وعلى ضوء ذلك، أصدر المصرف تحديث فصلي في شهر يناير من العام ٢٠١٨، واشتمل التحديث على تعديل في التوجيهات المتعلقة بعهد الاستثمار العقاري المنشأة في مملكة البحرين.

مراقبة قطاع التأمين

قامت إدارة مراقبة التأمين بإصدار التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام ٢٠١٧ وذلك لرفد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء سوق التأمين لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين. كما يستعرض التقرير تاريخ ونشأة صناعة التأمين في البحرين في أوائل خمسينيات القرن الماضي، حيث أوضح التقرير أن قطاع التأمين قد حقق نتائج ثابتة في عام ٢٠١٧ من حيث أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين لتسجل ما يقارب ٢٦٨,٦٩ مليون دينار بحريني، كما بلغت مساهمة التأمين في الناتج المحلي ٢،٠٢ ٪ في عام ٢٠١٧.

قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية تزويده بالبيانات المالية الأولية والاجتماع مع المصرف بحضور المدقق الخارجي للشركة إن دعت الحاجة قبل عرض البيانات المالية على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

- استلام تقارير شهرية من شركات التأمين حول استثماراتها وذلك للوقوف على أداء المحفظة الاستثمارية لكل شركة.

- مراجعة التقارير الدورية المطلوبة وذلك امتثالاً لمتطلبات ولوائح مجلد التوجيهات الثالث وذلك للتأكد من تطبيق الرقابة المثلى على الشركات المرخصة والتحقق من مدى التزامها بمتطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ ومجلد التوجيهات الثالث الصادر عن مصرف البحرين المركزي في هذا الشأن.

- تم اصدار قانون صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات في اكتوبر ٢٠١٤ بعد اعتماده من قبل مجلسي الشورى والنواب وذلك كمبادرة من المصرف وجمعية التأمين البحرينية لإنشاء صندوق يهدف لتعويض المتضررين في الحالات التالية:
  - عدم وجود غطاء تأميني للمركبة المتسببة في الحادث وقت وقوعه.
  - عدم التحقق من هوية المركبة المتسببة في الحادث.
  - إفلاس المؤمن.
  - إذا لم تكن هناك جهة أخرى يتوجب عليها أداء التعويض بمقتضى القوانين المعمول بها.

كما تم عقد عدة اجتماعات لمجلس إدارة صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات خلال عام ٢٠١٨، حيث تم مناقشة عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وتم اتخاذ القرارات المناسبة بهذا الشأن. هذا وقد تم تحصيل الاشتراكات من شركات التأمين المرخص لها ولحساب صندوق تعويض المتضررين والتي تعادل نسبة ١% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على المركبات من قبل تلك الشركات لعام ٢٠١٨.

- تم إصدار القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن الوثيقة الموحدة للتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية عن حوادث المركبات وكذلك إجراءات وضوابط التعامل مع المطالبات المستندة إلى تلك الوثيقة وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٦، هذا وقد ساهم تطبيق هذا القرار في تقليل وتسوية عدد كبير من الشكاوى والمنازعات الخاصة بمطالبات المركبات بين شركات التأمين وحملة الوثائق والمتضررين. هذا ويقوم المصرف بمتابعة جميع الشكاوى الخاصة بوثائق التأمين والتأكد من التزام شركات التأمين بتطبيق الإجراءات والضوابط بهذا الشأن.

- قام مصرف البحرين المركزي بإصدار توجيهات إلى شركات التأمين بضرورة الإسراع والتنسيق فيما بينها فيما يخص عمليات تحصيل وتسوية المبالغ المستحقة بينها والخاصة بتعويضات مطالبات السيارات لسنة ٢٠١٥ وما قبلها. كما قام المصرف بمتابعة ومراقبة عمليات التسوية والتحصيل بهذا الخصوص وذلك من خلال طلب تقارير دورية تقدمها شركات التأمين للمصرف. هذا، وقد قام المصرف بإصدار تعميم لشركات التأمين خلال العام ٢٠١٨ بضرورة تسوية المبالغ المتبقية الخاصة بسنة ٢٠١٥ وما قبلها وتحصيلها حتى منتصف عام ٢٠١٨ أو تقييدها كمخصصات مضمحلة في حال عدم تسويتها بالموعد المحدد.

- ساهم المصرف في عملية التنسيق والتعاون بين مؤسسة التنظيم العقاري (RERA) وجمعية التأمين البحرينية (BIA) وذلك لتوفير بوليصة التأمين على حساب الضمان لمشاريع البيع على الخريطة والتي تعتبر الأولى من نوعها في المنطقة. حيث ستعزز هذه البوليصة التأمينية الثقة في البيئة التنظيمية الجديدة للقطاع العقاري في مملكة البحرين، كما ستؤمن حقوق جميع الأطراف في القطاع العقاري.

إدارة الاستقرار المالي

واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام ٢٠١٨ إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:

- إصدار مطبوعات مختلفة مثل تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والتقرير الإقتصادي السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصلية.

- جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إصدارها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية.

- رصد أهم التطورات الاقتصادية العالمية في النشرة الأسبوعية الداخلية (Weekly International Bulletin).

- عملت الإدارة على تحسين جودة البيانات الإحصائية لضمان توفير البيانات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وشركات الأعمال الاستثمارية، والمؤسسات المالية الإسلامية.

- إجراء الدراسات الإستقصائية السنوية مثل مسح القوى العاملة في القطاع المالي، مسح الإستثمار في الحوافظ المالية، والمسح الجغرافي للمصارف الدولية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية (BIS).

- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية (كصندوق النقد الدولي، ووكالات التصنيف الإئتماني) والتفاعل مع جميع الكيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف.

- ارتأت الإدارة خلال عام ٢٠١٨، توفير خدمة البحث والتحليل لجميع إدارات المصرف وقد استلمت الإدارة طلبات متنوعة لإعداد بحوث ودراسات تتعلق بإدارات الرقابة المالية وإدارة مراقبة الأسواق المالية.

- قامت الإدارة بتطوير التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين، وذلك ليشمل فصول جديدة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين. بالإضافة إلى تطوير الفصول الحالية لتكون أكثر تخصصية بالقطاع المالي لمملكة البحرين.

- قامت الإدارة بإعداد الأوراق العلمية والدراسات التخصصية الآتية:

  - تعرض المصارف للقطاع العقاري داخل البحرين
  - اتجاهات المخاطر في الودائع والقروض لدى مصارف قطاع التجزئة في البحرين.
  - صافي الأصول الأجنبية لمصارف التجزئة في البحرين.

- طورت الإدارة تقرير الإستقرار المالي ليكون أكثر شمولية من خلال تغطية التطورات في قطاع التأمين وأسواق رأس المال، ووضع فصول جديدة تتعلق بالتكنولوجيا المالية (Fintech) والشمول المالي (Financial Inclusion) والمخاطر السيبرانية (Cyber Risk).

- طورت الإدارة اختبارات الضغط لتعزيز إدارة المخاطر للقطاع المصرفي وتقدير المخاطر المحتملة. وتجرى اختبارات الضغط على المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (DSIB's).

- تستمر الإدارة بتنفيذ توصيات البرنامج الخاص بتقييم القطاع المالي في مملكة البحرين (Financial Sector Assessment Program-FSAP) الذي عقد في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ حيث تقوم الإدارة بالتنسيق مع بعثة صندوق النقد الدولي والعمل مع إدارات المصرف الأخرى لمتابعة كافة المتطلبات المتعلقة بالبرنامج. وتقوم الإدارة بمتابعة التحديثات المتعقلة بالتوصيات والتي تتعلق بقطاع المصارف والتأمين، الخدمات المصرفية، واختبارات الجهد للنظام المصرفي وقضايا الاستقرار المالي والتي ستساهم في تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية المعتمدة من قبل المصرف.

- يعمل قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي على ضمان سلامة وكفاءة البنية التحتية المالية والمدفوعات. تعتبر الرقابة على البنية التحتية المالية والمدفوعات عنصراً أساسياً لدعم سلاسة عمليات القطاع المالي ورفع مستوى الفعالية والكفاءة الاقتصادية ليسهم في تحقيق مستوى متقدم من الاستقرار المالي.

ويعمل قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات على الإشراف والمراقبة للنظم التالية:

١) نظم الدفع الأساسية مثل:
   - النظام الآني للتسويات الإجمالية (RTGS)
   - نظام تسوية الأوراق المالية (SSS)

٢) نظم الدفع الرئيسية لمدفوعات التجزئة مثل:
   - نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)
   - نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) بالإضافة إلى نظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP).

- ويعتمد قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في تطبيق عملية الإشراف والمراقبة الكلية على مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) التي أقرتها لجنة نظم الدفع والتسوية (CPSS) في بنك التسويات الدولية (BIS).

الفصل

٤

٤. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS)

نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)

إصدار النقد

البرامج التدريبية

مشاريع تقنية المعلومات

وحدة الاتصال الخارجي

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

قام مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٨ بالموافقة على منح عشرة تراخيص جديدة لمزاولة مختلف الانشطة المالية في مملكة البحرين، مقابل ستة عشر رخص جديدة في عام ٢٠١٧. كما بلغ العدد الإجمالي للرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية ٣٨٢ رخصة حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣٩٣ رخصة ممنوحة حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٧.

هذا وقد تنوعت التراخيص الممنوحة، والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين في القائمة ادناه:

١. بنك الأردن، بنك جملة تقليدي (فرع).
٢. بنك الأهلي المتحد (البحرين) ش.م.ب، بنك تجزئة تقليدي (محلي).
٣. إنفستكورب للخدمات المالية ش.م.ب. (مقفلة)، شركة أعمال استثمارية – فئة ١.
٤. انتسا سانباولو برايفت بانك (سويس) اس اية، مكتب تمثيلي.
٥. شركة بي اف سي بيمينتس ش.م.ب (مقفلة)، شركة مساندة للقطاع المالي – مقدمو خدمات الدفع.
٦. شركة فينزو ش.م.ب (م)، شركة مساندة للقطاع المالي – إصدار ومعالجة البطاقات ومقدمو خدمات الدفع.
٧. شركة بسمه لخدمات النقد ش.م.ب (م)، شركة مساندة للقطاع المالي – أخرى.
٨. شركة نافكس بيمينتس ذ.م.م، شركة مساندة للقطاع المالي – مقدمو خدمات الدفع.
٩. عاجل لخدمات التقييم – خبير معاينة وتقدير الأضرار.
١٠. جمعية البحرين للمتداولين في الأسواق المالية، جمعية مهنية.

وقد تصدرت الأنشطة المتخصصة قائمة التراخيص الصادرة في عام ٢٠١٨، كما هو مبين في الرسم البياني:

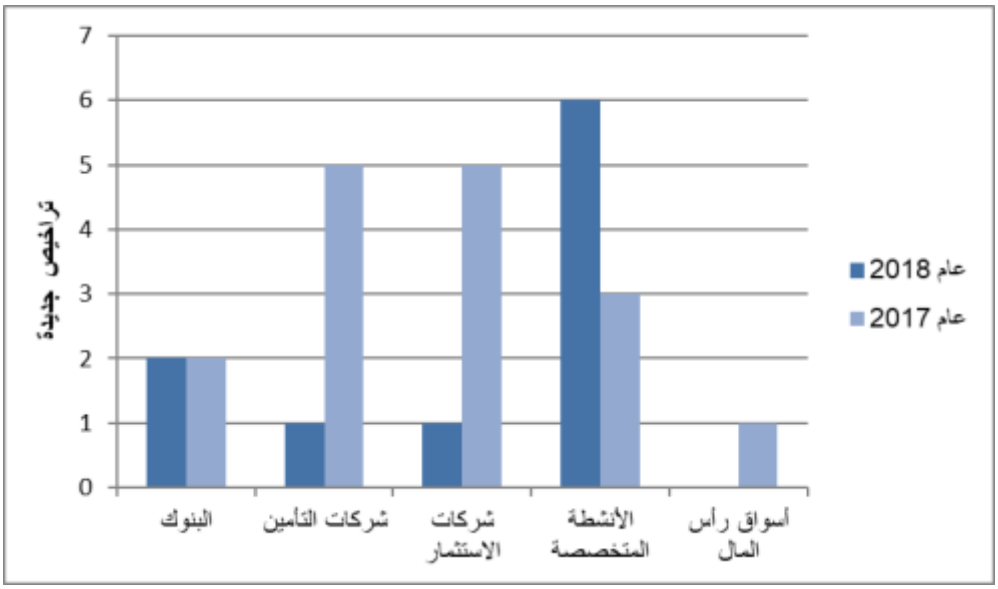

الزيادة في التراخيص الجديدة حسب القطاع

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

أصدر مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي في أكتوبر ٢٠١٧ قرارا بشأن إنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية تسمى "وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار"، فيما حدد المصرف أهداف هذه الوحدة كالآتي:

- إجراء أبحاث السوق حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة.
- وضع السياسات التنظيمية التي من شأنها دعم بيئة التكنولوجيا المالية وتعزيز الاستقرار المالي.
- المساهمة في فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، والعمل على إدارة العملية الرقابية للطلبات التي تم الموافقة عليها.
- تحليل ودراسة الخدمات او المنتجات الجديدة او المبتكرة والتي من المزمع احتضانها او توفيرها من قبل شركات مرخصة من قبل المصرف او من قبل شركات من المزمع أن يتم ترخيصها من قبل المصرف.

- التواصل والتنسيق مع مختلف إدارات المصرف فيما يخص المشاريع والمواضيع ذات صلة بالتكنولوجيا المالية.
- التواصل والتنسيق مع وحدات مماثلة ومنظمات رقابية دولية لتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار.
- التواصل والعمل مع مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية (Bahrain EDB) وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية (Bahrain Fintech Bay) لدعم تطوير بيئة التكنولوجيا المالية في البحرين.

البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية

أصدر مصرف البحرين المركزي في مايو ٢٠١٧، إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox Framework) وأصدر المصرف في يونيو ٢٠١٧ قرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٧، بشأن تشكيل لجنة فحص طلبات البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، حيث تختص اللجنة بفحص طلبات الانضمام إلى البيئة الرقابية التجريبية لبيان مدى توافقها مع الشروط التي يحددها المصرف المركزي في هذا الشأن.

في إطار جهود ومساعي المصرف نحو تطوير قطاع تكنولوجيا الخدمات المالية في مملكة البحرين، استمرت الوحدة بالتنسيق مع المعنيين بعقد العديد من الاجتماعات داخليا وخارجيا بشأن تعريف الشركات والأفراد بإطار عمل البيئة الرقابية التجريبية وشرح عملية تقديم الطلب، حيث استلم المصرف حتى تاريخه ٤٨ طلبا للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية وذلك على النحو الآتي:

- بعد الدراسة والمناقشة في لجنة فحص طلبات البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية تم الموافقة على ٢٦ طلب.
- طلب ١ قيد الدراسة.
- تم تحويل ٦ طلبات إلى إدارة التراخيص نظرا لعدم تناسبها وتوافقها مع متطلبات ومعايير الإطار التنظيمي للبيئة الرقابية التجريبية.
- تم رفض ٤ طلبات للانضمام إلى البيئة الرقابية التجريبية لأسباب تتعلق بعدم توافق الأنشطة المقترحة مع أنظمة ولوائح المصرف.
- تم إلغاء٥ طلبات بناءً على رغبة المتقدمين بالطلب.

- تعليق الموافقة على ٦ طلبات نظرا لعدم تجاوب مقدمي الطلب مع المصرف وعدم تزويدهم المصرف بكافة المتطلبات.
- تم تخريج أول شركة تُنهي بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية، وهي شركة بوابة ترابط المندرجة تحت شركة المؤيد للتكنولوجيا والتي حصلت أيضا على موافقة المصرف المبدئية لمزاولة "الخدمات المصرفية المفتوحة." وقد تم الإعلان عن ذلك في حفل أقيم بهذه المناسبة في مقر خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في ١١ ديسمبر ٢٠١٨.

تصنيف الشركات العاملة في البيئة الرقابية التجريبية حسب الحلول المقدمة

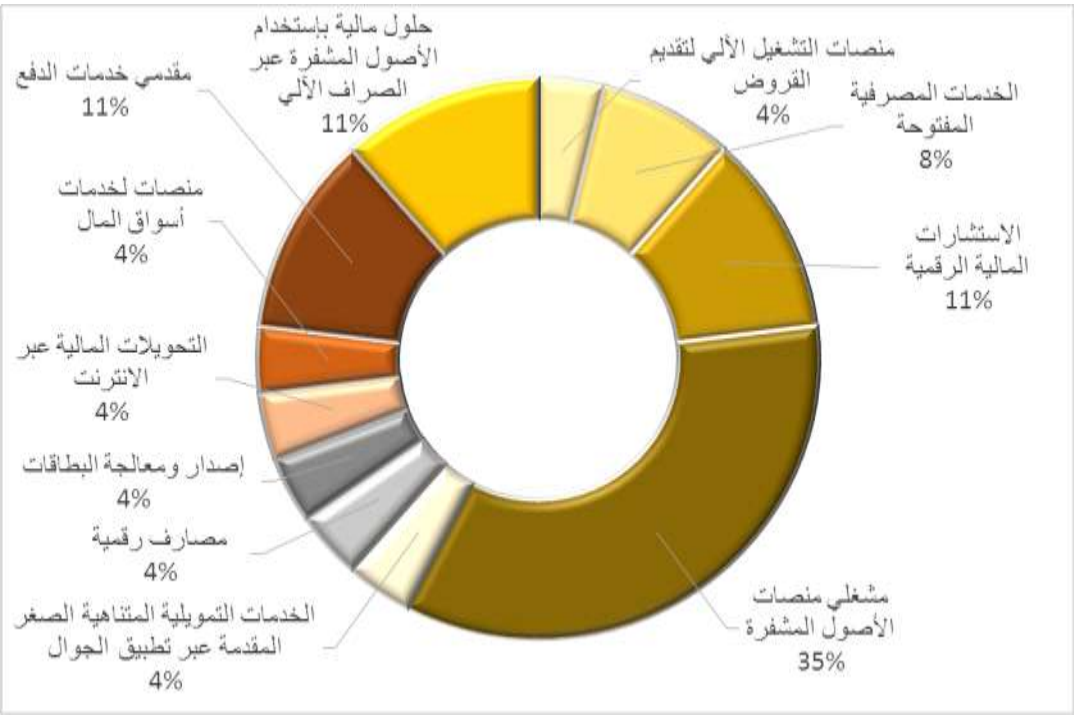

كجزء من تطوير النظام المالي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، تم تنفيذ عدة مشاريع خلال عام ٢٠١٨ من أجل وضع اللوائح المناسبة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار.

التمويل الجماعي

تم تحديث المتطلبات الرقابية لمنصات التمويل الجماعي في نوفمبر ٢٠١٨، بما يتماشى مع التطورات في السوق.

وتشتمل التحديثات التي تمت على المتطلبات الحالية للتمويل الجماعي، على سبيل المثال لا الحصر، على التالي:

- تقليل الحد الأدنى لرأس المال نظرا لطبيعة المخاطر الخاصة بمشغّل منصة التمويل الجماعي.
- إزالة الحظر عن التعاملات بين الشركات للإقراض أو الاستثمار من خلال المنصات.
- رفع حدود الإقراض.
- إزالة بعض شروط الإقراض / الاستثمار.
- آلية حماية المستهلك حيث يحق للمقرض أو المستثمر سحب التزامه خلال ٤٨ ساعة من وقت التزامه بالإقراض أو الاستثمار.

الخدمات المصرفية المفتوحة "Open Banking"

ساهمت الوحدة في وضع التوجيهات النهائية بشأن الخدمات المصرفية المفتوحة "Open Banking" بعد دراسة ملاحظات القطاع المالي على الورقة الاستشارية (مسودة التوجيهات) التي تم إصدارها في ١١ نوفمبر ٢٠١٨.

مشغلي منصات الأصول المشفرة

ساهمت الوحدة في إصدار ورقة استشارية تتضمن مسودة توجيهات حول "مشغلي منصات الأصول المشفرة" في ديسمبر ٢٠١٨ بعد الأخذ بعين الاعتبار تجربة المصرف مع هذا النوع من الشركات ضمن البيئة الرقابية التجريبية.

الدراسات والمشاريع القائمة

فيما تعكف الوحدة حاليا على دراسة بعض المشاريع ذات الاهمية ومنها ما يلي:

تحديثات القوانين

- بناء على توجيهات الإدارة العليا، قامت الوحدة، بالتنسيق مع فريق العمل المعني بدراسة آليات ومعايير الترخيص والرقابة على الشركات التي تقدم خدمات استشارات استثمارية عن طريق المستشار الآلي "Robo Advisor".
- كجزء من جهود المصرف ضمن إطار استراتيجية التحول الرقمي للقطاع المالي، تقوم الوحدة، بالتنسيق مع فريق العمل المعني بدراسة آليات تطوير قطاع تكنولوجيا التأمين والعمل على وضع إطار رقابي وتنظيمي مرن يشجع على الابتكار في هذا المجال.
- بناء على الملاحظات حول الورقة الاستشارية في موعد أقصاه ١٣ يناير ٢٠١٩، سوف يتم وضع التوجيهات النهائية بشأن "مشغلي منصات الأصول المشفرة".
- تقوم الوحدة، بالتنسيق مع فريق العمل المعني بدراسة آليات تطوير العملية الرقابية عن طريق التكنولوجية التنظيمية (RegTech and SupTech).

- مواصلة البحث في المبادرات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية لتطوير القوانين على وجه الخصوص فيما يتعلق بقوانين ومعايير الترخيص والرقابة للمصارف الرقمية.(virtual banks)

لجنة المرأة البحريني في قطاع التكنولوجيا المالية

قام مجلس التنمية الاقتصادية بتأسيس لجنة مكونة من مجموعة نساء بحرينيات من عدة جهات، يعملن في مجال التكنولوجيا المالية، لتحفيز المرأة للعمل في هذا المجال. تمثل رئيسة وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار المصرف كعضوة في هذه اللجنة.

الاتفاقات والإنجازات العالمية\خارجية

- حصل فريق البحرين على جائزة "أفضل مركز للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لهذا العام، والتي تقدمها فينتيك غالاكسي (Fintech Galaxy) وهي منصة رقمية للتمويل الجماعي، بالتعاون مع Entrepreneur Middle East وهي مجلة أعمال إقليمية رائدة، وذلك خلال فعالية FinX 2018 التي أقيمت في ٣١ أكتوبر ٢٠١٨ في دبي.
- تم توقيع مذكرة تفاهم تهدف الى تشجيع وتسهيل الابتكار في الخدمات المالية بين سوق أبوظبي العالمي ومصرف البحرين المركزي، وذلك خلال حفل التوقيع في عاصمة البحرين، المنامة التي أقيم في ١١ نوفمبر ٢٠١٨.
- تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مصرف البحرين المركزي وسلطة النقد السنغافورية في ١٣ نوفمبر ٢٠١٨ لتعزيز الابتكار في الخدمات المالية بين البلدين.
- قام مصرف البحرين المركزي، بالتعاون مع هيئة الإدارة المالية البريطانية (Financial Conduct Authority "FCA")ومشاركة ١١ جهة رقابية أخرى، بطرح ورقة استشارية تبحث مهام وآلية عمل مبادرة "الشبكة العالمية للابتكار المالي" (Global Financial Innovation Network – 'GFIN'). تهدف هذه المبادرة لبناء شبكة متكاملة تضم الجهات التنظيمية والرقابية إضافة إلى الأطراف المعنية بتطوير التكنولوجيا المالية، كما ستعمل هذه الشبكة على توفير منصة فعالة يتم من خلالها بناء قنوات التواصل بما يسهم في تعزيز مجالات التعاون وتطوير السياسات الداعمة للابتكار. بالإضافة إلى ذلك، ستسعى الشبكة إلى تسهيل عملية تبادل الخبرات وتمكين شركات التكنولوجيا المالية من اختبار حلولها المبتكرة عبر البيئات الرقابية التجريبية لمختلف الجهات التنظيمية والرقابية المشاركة في نفس الوقت.

عضوية اللجان الدولية /فرق العمل

- تمثل الوحدة المصرف كعضو في فريق العمل الدائم للتقنيات في مجال القطاع المالي بدول مجلس التعاون الخليجي.

- تمثل الوحدة المصرف كعضو فعّال ورئيسي في مبادرة "الشبكة العالمية للابتكار المالي "(Global Financial Innovation Network – 'GFIN').

المشاركات الخارجية

قامت الوحدة بتمثيل مصرف البحرين المركزي في عدة مؤتمرات واجتماعات خارجية كما وستلتزم الوحدة بالمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل ذات الأهمية سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

فيما يلي قائمة بأبرز مشاركات الوحدة:

- المؤتمر السنوي للتكنولوجيا المالية قي باريس (Paris Fintech Forum 2018) في يناير ٢٠١٨.
- مؤتمر Unlock Blockchain، في الإمارات العربية المتحدة بدبي في يناير ٢٠١٨.
- مؤتمر "Innovate Finance Global Summit" في المملكة المتحدة في مارس ٢٠١٨.
- مؤتمر "First IMF Fintech Roundtable Program" في الولايات المتحدة الأمريكية، بواشنطن في أبريل ٢٠١٨.
- مثلت الوحدة مصرف البحرين المركزي في الاجتماع الأول لفريق عمل التقنيات في مجال القطاع المالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي تم عقده في دولة الكويت الشقيقة في أبريل ٢٠١٨.
- شاركت الوحدة ضمن وفد مصرف البحرين المركزي في زيارة لمركز شركة فيزا الإقليمي للابتكار الكائن بدبي في مايو ٢٠١٨.
- شاركت الوحدة مع وفد مجلس التنمية الاقتصادية في زيارة لمقر مؤسسة النقد العربي السعودي لبحث أطر التعاون في مجال التكنولوجيا المالية بالإضافة لتقديم عرض عن تجربة مملكة البحرين في هذا المجال في مايو ٢٠١٨.
- شاركت الوحدة ضمن وفد مجلس التنمية الاقتصادية في زيارة للمملكة المتحدة في سبتمبر ٢٠١٨، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع جهات وأطراف حكومية وغير

حكومية ومن ضمنها السلطة المالية البريطانية Financial Conduct Authority (FCA)، وجهات أخرى ذات علاقة بقطاع التكنولوجيا المالية والابتكار.

- مثلت الوحدة مصرف البحرين المركزي في نقاش الطاولة المستديرة للأجهزة الرقابية والتنظيمية ضمن فعاليات الدورة الثانية من قمة أبو ظبي للتكنولوجيا المالية حيث تم إطلاع الوفود المشاركة على تجربة البحرين في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية والابتكار في سبتمبر ٢٠١٨.
- شاركت الوحدة ضمن وفد مجلس التنمية الاقتصادية لحضور فعالية المنتدى الاقتصادي العالمي بمدينة تيانجين في جمهورية الصين الشعبية. حيث تم عقد عدة اجتماعات مع أطراف حكومية وغير حكومية بمعية الوفد المشارك في سبتمبر ٢٠١٨.
- شاركت الوحدة ضمن وفد مصرف البحرين المركزي وفد مجلس التنمية الاقتصادية في زيارة مهرجان التقنيات المالية الحديثة في سنغافورة في نوفمبر ٢٠١٨.
- شاركت الوحدة ضمن وفد مصرف البحرين المركزي في أعمال الملتقى الأول للتقنيات المالية الحديثة، والذي تم عقده في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في أبو ظبي في ديسمبر ٢٠١٨.

نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS)

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) خلال عام ٢٠١٨، ٢٥٢،٢٧٣ عملية أي بمعدل يومي بلغ ١،٠١٧ عملية تحويل بمبلغ ٨١,٢٢ مليار دينار أي بمعدل يومي بلغ ٣٢٧,٥ مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التحويلات المصرفية بين المصارف التجارية من خلال النظام المذكور أعلاه ٤٤،٤٢٣ عملية تحويل بمبلغ ٧٧,٠ مليار دينار بحريني.

- كما بلغ عدد تحويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً ٢٠٧،٨٥٠ عملية تحويل بمبلغ ٤,٣ مليار دينار.

- بلغ مجموع الرسوم الواردة من المصارف المشاركة في RTGS وSSSS (رسوم المعاملات ورسوم العضوية السنوية) ٣٤٢،١٢١ دينار بحريني في عام ٢٠١٨.

- بلغ مجموع عدد الإصدارات من خلال نظام الإيداع وتسوية الأوراق المالية (SSSS) ٩١ اصدار بمبلغ ٥,٨ مليار دينار بحريني خلال عام ٢٠١٨.

نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)

بلغ عدد الشيكات المتداولة في عام ٢٠١٨ من خلال نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)٣،١٦٦،٩٨٧ شيك بمعدل يومي بلغ ١٢،٧٧٠ شيك بمبلغ اجمالي بلغ ٩,٥ مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي ٣٨,٢ مليون دينار بحريني.

نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) بالإضافة لنظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP)

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) بالإضافة لنظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP) ٨,٥ مليون تحويل بمبلغ اجمالي بلغ ١١,٥ مليار دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد تحويلات فوري+ (**Fawri+**) من خلال النظام المذكور أعلاه ٩٥٩،٦٨٩ عملية تحويل أي بمعدل يومي بلغ ٢،٦٢٩ تحويل بمبلغ اجمالي بلغ ١٧٤,٧ مليون دينار بحريني بمعدل يومي بلغ ٤٧٨،٧٢١ دينار بحريني.
- بلغ عدد تحويلات فوري (**Fawri**) من خلال النظام المذكور أعلاه ٥،٨٣٨،٣٣٣ عملية تحويل يومي أي بمعدل بلغ ٢٣,٥٤٢ تحويل بمبلغ اجمالي بلغ ١١,٢ مليار دينار بحريني بمعدل يومي بلغ ٤٥,٠ مليون دينار بحريني.
- بلغ عدد–مدفوعات نظام فواتير (**Fawateer**) من خلال النظام المذكور أعلاه ١،٦٦٥،٧٤٨ عملية تحويل أي بمعدل يومي بلغ ٤،٥٦٤ تحويل بمبلغ اجمالي بلغ ١٣٣,١ مليون دينار بحريني بمعدل يومي بلغ ٣٦٤،٧٢٦ دينار بحريني.

رمز الاستجابة السريعة "QR code"

تعتبر رموز الاستجابة السريعة طريقة بسيطة وسهلة حيث تُمكن الأشخاص من القيام بعمليات الدفع الإلكتروني باستخدام هواتفهم الذكية وذلك عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة. وبالمثل، توفر رموز الاستجابة السريعة أداة لدفع المعاملات المالية ذات المبالغ المنخفضة للمحلات التجارية والشركات الصغيرة. ونظراً للإيجابيات المتعددة لهذه التقنية، قرر مصرف البحرين المركزي وبالتشاور مع المصارف ومقدمي خدمات الدفع توحيد المعايير المستخدمة لرمز الاستجابة السريعة والمستخدمة في أنظمة الدفع للبيع بالتجزئة في مملكة البحرين وذلك حسب المواصفات العالمية. وعليه، ينبغي على جميع مصارف قطاع التجزئة وشركات التمويل ومقدمي الخدمات المساعدة الذين يستخدمون رموز الاستجابة السريعة في أنظمة الدفع الخاصة بهم استخدام هذه الرموز وفقًا لمعايير الهيئة التقنية العالمية التى تدير مواصفات ومعايير EMV (EMV® QR Code).

إصدار النقد

- استمرت الإدارة بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر للأوراق النقدية الغير صالحة للتداول بواسطة آلات العد والفرز والإتلاف، حيث بلغت كمية الإتلاف خلال عام٢٠١٨ –/١٧٠،٩٠٧،٤٨٧ دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية.

- بلغ مجموع الإيداعات من الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية من قبل بنوك التجزئة العاملة في مملكة البحرين خلال عام ٢٠١٨ –/ ١،٥٩٥،٠٦٤،٩٥٠ ينار بحريني، كما بلغ مجموع السحوبات للأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية لنفس الفترة–/ ١،٦١٤،٠٧١،٢٦٠ دينار بحريني.

- بلغ النقد المتداول –/٦٨٢،٤٥٧،٤٣٠ دينار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، حيث تمثل المسكوكات المعدنية –/٢١،٥٥٦،٩٩٠ دينار والأوراق النقدية –/٦٦٠،٩٠٠،٤٤٠ دينار، وبلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة (الإصدار الرابع) –/١٠٥،٥٥١،٨٩٣ دينار، حيث تشكل ١٥,٩٧١٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة، بينما بلغت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة (الإصدار الثالث) –/٨،٨٨٥،٥٨٢ دينار أو ما نسبته ١,٣٤٥٪.

- فيما بلغ مجموع الأوراق النقدية المحدّثة من فئة ٥ و١٠ و٢٠ دينار في التداول بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ –/٥٤٦،٤٦٢،٩٦٥ دينار بحريني حيث تشكل ٨٢,٦٨٤٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.

- في إطار عمليات تحديث للأوراق النقدية البحرينية المستمرة، أصدرت الإدارة ورقة نقدية محدثة من فئة الخمسة دنانير بإضافة خاصية أمنية حديثة "Spark Live Truspin" بدلاً من الخاصية الأمنية السابقة "Hologram"، وذلك لمواكبة آخر التطورات الجديدة للخصائص الأمنية في طباعة الأوراق النقدية، وتماشياً مع الأوراق النقدية الحديثة فئة ٢٠ ديناراً و١٠ دنانير التي تم إصدارها في ٥ سبتمبر ٢٠١٦.

البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال العام ٢٠١٨ تنفيذ سياسته القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين.

ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:

- تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك بتدريب ١٧٩ موظفاً في ١٥٤ دورة تدريبية في المجالات المختلفة مثل الإدارة المالية والصيرفة الاسلامية والتأمين والإدارة ومهارات الحاسب الآلي.

- تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث ٧٥ موظفاً إلى ٦٠ من البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات المنظمة من قبل منظمات دولية إقليمية وعالمية مثل معهد الدراسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المعاهد المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات والمؤتمرات قد تناولت عدة مجالات منها الرقابة المصرفية والاقتصاد والاستثمار والتأمين والتكنولوجيا المالية وتقنية المعلومات.

- تنفيذ برنامج تدريبي في الاسعافات الأولية ومكافحة الحرائق لعدد ٨ من المرشدين ومسئولي الأمن بهدف تأهيلهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة لحالات الطوارئ وذلك بالتعاون مع مدرسة الدفاع المدني– وزارة الداخلية.

- تنفيذ برنامج تدريبي بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية لعدد ٢١ من الموظفين الجدد، وذلك بهدف تطوير مهاراتهم في الاتصال وتنظيم الوقت وأخلاقيات العمل.

- منح فرص التدريب العملي لعدد ٢١ من الطلبة الجامعيين بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.

- الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال تزويد ١٠٠ موظفٍ ببرنامج تعليم إلكتروني تابع لبنك التسويات الدولية ومختص بالمجالات المصرفية والمالية، بالإضافة إلى تزويد ٣٥ موظفاً ببرنامج آخر للتعليم الالكتروني تابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ومختص بمعايير الصيرفة الإسلامية والتكافل.

مشاريع تقنية المعلومات

تم تنفيذ العديد من المشاريع خلال عام ٢٠١٨ بحسب توجهات الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات، كمايلي:

- **الربط الإلكتروني لخدمات موظفي مصرف البحرين المركزي بمصارف التجزئة**

قام مصرف البحرين المركزي بتدشين خدمة إلكترونية جديدة تسهل المعاملات المصرفية لموظفيه عبر نظام الربط الإلكتروني المباشر مع مصارف التجزئة في مملكة البحرين من خلال شبكة الإنترنت ويتيح هذا النظام لمصارف التجزئة المقدمة للخدمات الائتمانية لموظفي المصرف إمكانية الحصول على البيانات اللازمة للحصول على الخدمة الائتمانية والمتعلقة بالراتب والخدمة وذلك بناءً على طلب الموظف المستفيد من الخدمة بشكل آني وآمن يحفظ خصوصية البيانات.

وتأتي هذه الخدمة ضمن استراتيجية المصرف بالتركيز على التكنولوجيا كوسيلة في تقديم الخدمات وتوظيفها بهدف تطوير آلية العمل بما يكفل سرية وخصوصية المعلومات ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد.

- **نقل الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي إلى سحابة الأمازون**

ضمن استراتيجية مصرف البحرين المركزي للحوسبة السحابية، قام المصرف بنقل الموقع الإلكتروني الرسمي له بنجاح إلى خدمات أمازون ويب(AWS) ، ويأتي اعتماد سحابة (AWS)في أعقاب إعلان أمازون في سبتمبر ٢٠١٧ عن إنشاء "مركز جديد" في البحرين بحلول أوائل العام ٢٠١٩، والذي توفر أمازون فيه خدماتها في ثلاثة مواقع وذلك ضمن المبادرة التي أطلقتها حكومة مملكة البحرين لاستراتيجية "السحابة أولاً"، والتي تهدف إلى رفع مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية المقدمة والاستخدام الأمثل للموارد إلى جانب ضمان استمرارية التشغيل

- **شبكة آمنة خاصة للمؤسسات المالية**

قام مصرف البحرين المركزي بتدشين شبكة خاصة لربط المصرف بجميع مصارف التجزئة في مملكة البحرين وذلك في إطار سعي المصرف لتعزيز وتطوير القطاع المصرفي بما يواكب المعايير الدولية لأنظمة الدفع والتحويلات المالية. وتعمل هذه الشبكة كمركز اتصال رئيسي لربط جميع مصارف التجزئة في مملكة البحرين مع مصرف البحرين المركزي لإتمام عمليات الدفع والتسويات الآنية (RTGS) بين المصارف وعمليات التداول في الأوراق المالية الحكومية (SSS). هذا وسوف يتم الاحتفاظ بشبكة نظام سويفت (SWIFT) الحالية كإجراء احترازي.

ويعد تدشين هذه الشبكة الجديدة خطوة نحو تعزيز مرونة أنظمة الدفع والتحويلات المالية بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. كما تدعم هذه الخطوة الاستراتيجية جاهزية البنية التحتية في المملكة لاستقطاب خدمات أخرى مستقبلاً. هذا وستعمل الشبكة على تسهيل ربط المملكة بالشبكة الخليجية للمدفوعات والتي ستدخل حيز التنفيذ قريباً.

ان مشروع انشاء الشبكة الخاصة بين المصرف والمؤسسات المالية يعد أحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي حرص المصرف على تنفيذها، حيث توفر هذه الشبكة بيئة آمنة لإتمام عمليات الدفع بكفاءة عالية وبأقل التكاليف الممكنة.

- **الحل المتكامل لقانون الإمتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية والمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي**

قام مصرف البحرين المركزي بتدشين نظام جديد لقانون المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (CRS) على منصة أمازون للحوسبة السحابية (AWS) لتسهيل الاتفاق الذي تم بين حكومة مملكة البحرين وغيرها من السلطات القضائية فيما يتعلق بالتداول التلقائي للمعلومات الضريبية ("AEOI")

يتيح النظام تبادل معلومات التقارير المالية المشتركة (CRS Reporting) بما يتماشى مع متطلبات قانون المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (CRS) والمنصوص عليها من ضمن أسس التداول التلقائي للمعلومات الضريبية ("AEOI")، من خلال تلقي التقارير المالية المشتركة (CRS Reporting) من المؤسسات المالية الملزمة بالإبلاغ، للتبادل مع الإدارات من السلطات القضائية الأخرى تحت إشراف إدارة المتابعة ووزارة المالية.

كما يقوم النظام بتسهيل الحصول على معلومات تفصيلية عن الحساب لدافعي الضرائب الأمريكيين على أساس سنوي ومشاركتها مع السلطات الضريبية الأمريكية للتوافق مع قانون الإمتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA).

- **ترقية التطبيقات المطورة داخليا**

تم بنجاح ترقية التطبيقات المطورة على نظام أوراكل داخليا إلى أحدث إصدار من نظام أوراكل. وقد تم ذلك بسبب انتهاء الدعم للإصدار القديم من قبل شركة أو ا ركل .سيوفر الإصدار الجديد العديد من التحسينات المتعلقة بالأداء والأمن.

- **تعزيز أمن المعلومات**

وفي إطار تعزيز أمن المعلومات واستكمالًا لما تقوم به إدارة تقنية المعلومات داخليا بالعمل على تفادي الثغرات الأمنية كإجراء وقائي تقوم إدارة تقنية المعلومات بالعمل مع شركة متخصصة في أمن المعلومات لإجراء اختبارات أمنيه على المواقع والبنية التحتية للمصرف

للتحقق من متانة الضوابط الأمنية ضد الاختراقات الأمنية وقامت الإدارة بدورها بالعمل على سد الثغرات الأمنية وتقديم الحلول لتعزيز متانة الضوابط الأمنية لأنظمة المصرف ضد الاختراقات الأمنية.

عززت إدارة تقنية المعلومات أمن الأجهزة المحمولة من خلال تنفيذ نظام لتشفير الأجهزة المحمولة التي يوفرها مصرف البحرين المركزي لموظفيه. تم تحسين أمن البريد الإلكتروني من خلال تمكين التشفير بين المصرف والمؤسسات المالية لضمان أمن جميع رسائل البريد الإلكتروني المرسلة.

- **استمارة إلكترونية لطلبات الترخيص للبيئة الرقابية التجريبية**

تم تدشين استمارة إلكترونية عبر الموقع الالكتروني لمصرف البحرين المركزي لتمكين شركات التقنيات المالية FinTech من تقديم طلبات الترخيص للبيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) التابعة للمصرف، حيث يتعين على مقدمي الطلبات التسجيل بالموقع ومن ثم ملء الاستمارة ليتمكن المعنيين في المصرف من متابعة هذه الطلبات.

- **ترقية لنظام إدارة الوثائق**

تمت ترقية نظام إدارة الوثائق الحالي لأحدث إصدار لضمان استمرارية الدعم الفني، حيث يوفر الإصدار الجديد العديد من التحسينات المتعلقة بالأداء وادارة المحتوى.

وحدة الاتصال الخارجي

الأخبار الصحفية التي أصدرها المصرف:

- العدد الاجمالي للاصدارات الصحفية (٢٤٢ اصدار)
- العدد الاجمالي لاصدارات السندات والصكوك (١٦٨ عدد)
- العدد الاجمالي للأخبار الصحفية عن فعاليات وانجازات المصرف (٧٤ خبر)

الإصدارات الصحفية

العنوان	التاريخ
مصرف البحرين المركزي يمنح ترخيص لشركة نامورا انترنشونال بي ال سي، يو كي	08.01.2018
تصاريح تطبيق البيئة التجريبية من قبل مصرف البحرين المركزي	15.01.2018
مذكرة تفاهم بين مصرف البحرين المركزي وسلطة دبي للخدمات المالية	21.01.2018
مصرف البحرين المركزي يمنح ترخيص لبنك الأردن	29.01.2018
الربط الإلكتروني لخدمات موظفي مصرف البحرين المركزي ببنوك التجزئة	26.02.2018
نقل الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي إلى سحابة الأمازون(AWS)	26.02.2018
مصرف البحرين المركزي يشارك في المعرض التوعوي لحماية المستهلك	28.02.2018
مصرف البحرين المركزي يعتمد إجراءات وقواعد تطبيق نموذج التنظيم الذاتي للأسواق المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي في شأن إدراج الأوراق والأدوات المالية بعد طرحها للاكتتاب العام	07.03.2018
مصرف البحرين المركزي يدشن شبكة آمنة خاصة للمؤسسات المالية	07.03.2018
مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي	21.03.2018
مصرف البحرين المركزي ينفي أخباراً كاذبة حول"Turkiye Is Bankasi AS"	25.03.2018
مصرف البحرين المركزي يعقد ملتقى الشرق الأوسط السنوي الثالث لإدارة الأصول	10.04.2018
مسح العاملين في القطاع المصرفي والمالي 2017	16.04.2018

08.05.2018	ISLAMIC BANKS' BOARD MEMBERS ATTEND 8TH WAQF FUND CORPORATE GOVERNANCE WORKSHOP
09.05.2018	Waqf Fund holds its 11th Roundtable Discussion on Pool Management & Profit Distribution
28.05.2018	تطوير خدمات الدفع الإلكتروني وتكنولوجيا الخدمات المالية
13.06.2018	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي
26.06.2018	بيان رسمي بشأن الدينار البحريني
26.06.2018	محافظ مصرف البحرين المركزي يستقبل موظفي المصرف المشاركين ببرنامج النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء لتنمية الكوادر الوطنية
03.07.2018	اعتماد تقرير التقييم المشترك لمملكة البحرين
08.08.2018	مصرف البحرين المركزي يؤكد أهمية مراجعة عملاء البنوك لحساباتهم المصرفية
09.08.2018	تعاون مصرف البحرين المركزي مع الشبكة العالمية للابتكار المالي
26.09.2018	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي
23.10.2018	مصرف البحرين المركزي يمنح ترخيص الى انتسا سانباولو برايفت بنك (سويس) اس ايه
29.10.2018	إعلان مصرف البحرين المركزي بشأن الموافقة على الطرح الأولي للاكتتاب العام لشركة إي بي أم تيرمينالز البحرين وتسجيل نشرة الاكتتاب المتعلقة بالطرح والإدراج
31.10.2018	فريق البحرين ينال جائزة «التميز في التكنولوجيا المالية»
07.11.2018	ورشة العمل التاسعة عن صندوق الوقف لحوكمة الشركات

مصرف البحرين المركزي يصدر ورقة استشارية بشأن توجيهات حول الخدمات المصرفية المفتوحة	11.11.2018
مذكرة تفاهم بين سوق أبو ظبي العالمي ومصرف البحرين المركزي لتشجيع الابتكار في القطاع المالي	11.11.2018
مصرف البحرين المركزي يوحد المعايير الخاصة برمز الاستجابة السريعة(QR Code)	13.11.2018
تعزيز التعاون بين البحرين وسنغافورة في مجال التكنولوجيا المالية	13.11.2018
مصرف البحرين المركزي يدخل تعديلات على المتطلبات الخاصة لمنصات التمويل الجماعي لغايات الإقراض والتملك	22.11.2018
مصرف البحرين المركزي يحتفل بيوم المرأة البحرينية	04.12.2018
مصرف البحرين المركزي يصدر توجيهات حول الخدمات المصرفية المفتوحة	06.12.2018
مصرف البحرين المركزي يطلق أداة إعادة الشراء بين البنوك للأوراق المالية الحكومية لمملكة البحرين	09.12.2018
مصرف البحرين المركزي يعلن عن أول شركة تنهي بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية	11.12.2018
مصرف البحرين المركزي يصدر ورقة استشارية بشأن توجيهات حول مشغلي منصات الأصول المشفرة	13.12.2018
مصرف البحرين المركزي يهنئ موظفيه الحاصلين على شهادة CFA	13.12.2018
مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي	19.12.2018
تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية مصرف البحرين المركزي يؤكد على اعفاء الخدمات المالية من ضريبة القيمة المضافة	25.12.2018

المؤتمرات والمنتديات

الفعالية	التاريخ
القمة السنوية الثانية عشر للهيئات التنظيمية	5 February 2018
ملتقى قانون العهد من مجلس التنمية الاقتصادي	19 February 2018
ملتقى يوروموني الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	20 - 21 February 2018
المنتدى الثاني "فينتيك" لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا	8 March 2018
المؤتمر السنوي للدفع الإلكتروني والإنترنت	27 – 28 March 2018
مؤتمر أيوفي للهيئات الشرعية السنوي الخامس عشر	8 - 9 April 2018
ملتقى الشرق الاوسط لادارة الاصول	14 May 2018
BBK's EMTECH SUMMIT & EXPO 2018 مؤتمر ومعرض EmTech	3 – 4 October 2018
الملتقى الحواري المفتوح لجمعية مصارف البحرين	8 October 2018
مؤتمر أيوفي -البنك الدولي	23 - 24 October 2018
منتدى جمعية مصارف البحرين السنوي	31 October 2018
مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتقاعد	31 October 2018
مؤتمر التدقيق الداخلي في عصر التكنولوجيا	4 November 2018
المؤتمر السنوي العالمي للمصارف الإسلامية	27 - 28 November 2018
مهرجان العيد الوطني في حلبة البحرين الدولية	14 – 16 December 2018

المقابلات

الجهة الاعلامية والفعالية	ضيف المقابلة	التاريخ
مقابلة قناة سي ان بي سي العربية ومجلة ميد - ملتقى يوروموني الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	السيد خالد حمد مدير تنفيذي – الرقابة المصرفية	20 February 2018
سكاي نيوز العربية - ملتقى يوروموني الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	السيد عبدالرحمن الباكر مدير تنفيذي - الرقابة على المؤسسات المالية	20 February 2018
مقابلة مجلة بانكر الشرق الأوسط	السيد خالد حمد مدير تنفيذي – الرقابة المصرفية	June 2018
مقابلة قناة سي ان بي سي العربية - منتدى جمعية مصارف البحرين السنوي	سعادة المحافظ رشيد المعراج	31 October 2018
سكاي نيوز العربية – المؤتمر السنوي العالمي للمصارف الإسلامية	السيد خالد حمد مدير تنفيذي – الرقابة المصرفية	27 November 2018
سكاي نيوز العربية – المؤتمر السنوي العالمي للمصارف الإسلامية	سعادة المحافظ رشيد المعراج	27 November 2018

المؤتمرات الصحفية

الحضور	العنوان	التاريخ
الاعلام والصحافة المحلية	مصرف البحرين المركزي يعلن عن أول شركة تنهي بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية	11 December 2018

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين *المركزي*

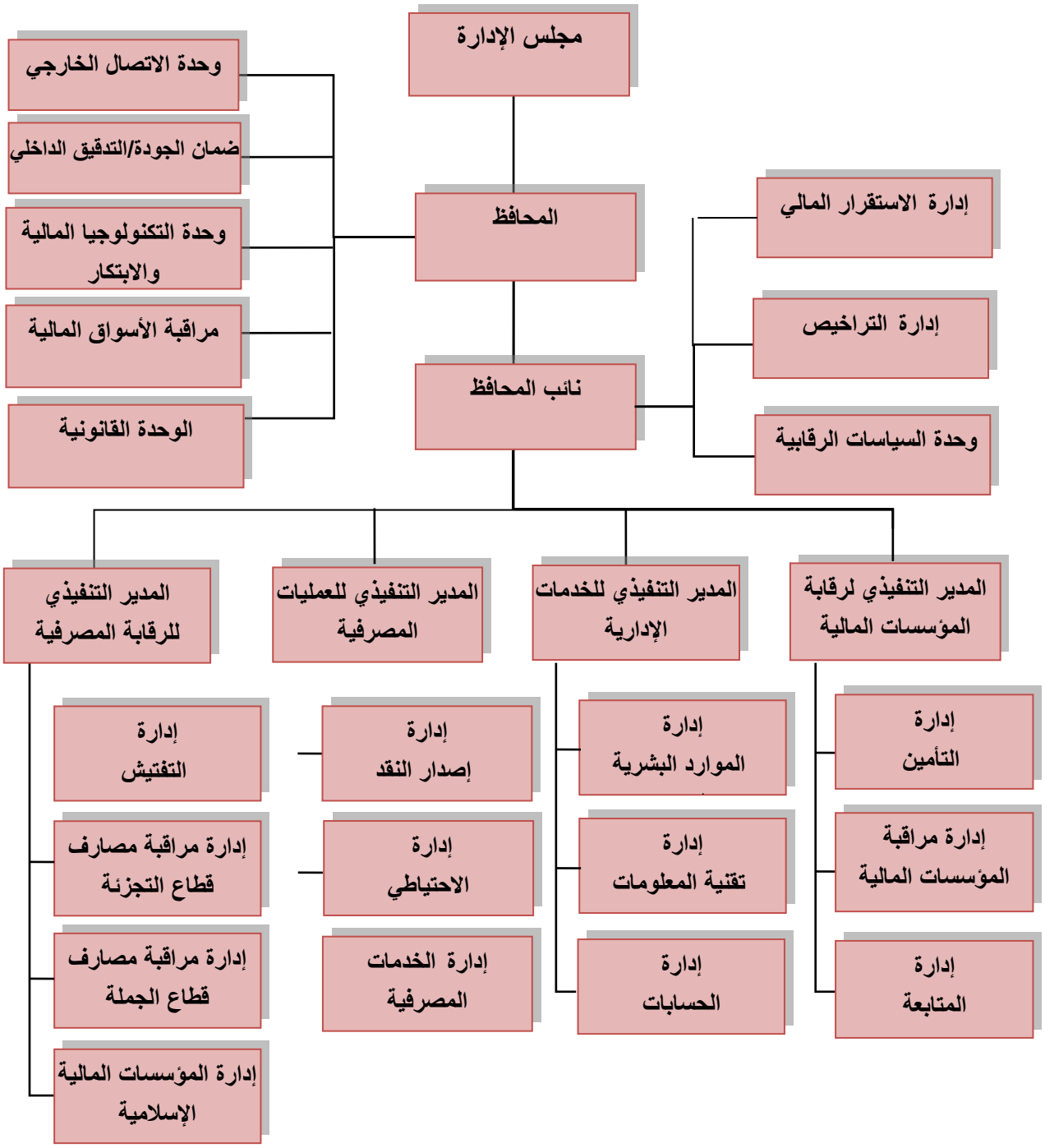

الفصل

٥

٥. البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

مصرف البحرين المركزي

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

والبيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المحتويات ***الصفحة***

تقرير مدققي الحسابات المستقلين	١-٢
الميزانية العمومية	٣
حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	٤
إيضاحات حول البيانات المالية	٥ - ١٠

شركة إرنست ويونغ الشرق الأوسط
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٠ - البرج الشرقي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف : ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
فاكس : ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
سجل تجاري رقم - ٢٩٩٧٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي الموقر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأداؤه المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح رقم ٢ حول هذه البيانات المالية ووفقاً للمرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦.

أساس الرأي
تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية* الوارد في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف المركزي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المعايير ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا.

مسئوليات الإدارة حول البيانات المالية
إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح رقم ٢ ووفقاً للمرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسئولة عن تقييم قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد البيانات المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف المركزي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه البيانات المالية.

EY
نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- لقد قمنا بفهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف المركزي.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المصرف المركزي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف المركزي في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل البيانات المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست وويونغ

سجل قيد الشريك رقم ١١٧
٢٤ مارس ٢٠١٩
المنامة، مملكة البحرين

الميزانية العمومية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
الموجودات			
ذهب	٣	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
احتياطيات أجنبية	٤	٧٣٥,٥٦٦	١,٠٣٩,٢٨٤
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٥	١,٠٨٠,٩٧٩	١,٠٩٩,٣٨٤
نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة	٦	٦١٩,٣٦٨	٥٥١,٤٩٥
موجودات أخرى	٧	١٦,١٣٠	١٤,٥٠٥
إجمالي الموجودات		٢,٤٥٤,٥٤٣	٢,٧٠٧,١٦٨
المطلوبات			
عملات ورقية ومعدنية متداولة	٣	٦٨١,٧٤١	٦٦٢,٧٢٠
ودائع بالدينار البحريني		١,٠٣٤,٥٦٤	١,٢٢٩,٤٣٢
ودائع أخرى		١٧٨,٩٠٦	٣٠٠,٥٦١
مبالغ مستحقة لمصارف مركزية أخرى		١,٤٦٨	٥٧١
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
مخصص العملة المسحوبة		٦,١٧٥	٦,١٩١
مطلوبات أخرى	٨	٨,٠٥٨	٩,٢٧٠
إجمالي المطلوبات		١,٩١٣,٤١٢	٢,٢١١,٢٤٥
أرصدة رأس المال			
رأس المال	٩	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
احتياطي عام	١٠	٢٣٣,٨٦١	٢١٠,٧١٦
احتياطي طوارئ	١١	٨٦,٧١٣	٦٦,٠٦٩
احتياطي إعادة التقييم	١٢	٢٠,٥٥٧	١٩,١٣٨
إجمالي أرصدة رأس المال		٥٤١,١٣١	٤٩٥,٩٢٣
إجمالي المطلوبات وأرصدة رأس المال		٢,٤٥٤,٥٤٣	٢,٧٠٧,١٦٨

محمد حسين يتيم
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ جزءاً من هذه البيانات المالية.

حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	ايضاح	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
الإيرادات			
إيرادات الفوائد		٦٥,١١٩	٤٠,٤١٦
مصروفات الفوائد		(١٨,٩٦١)	(١٧,٢٨٠)
صافي إيرادات الفوائد		٤٦,١٥٨	٢٣,١٣٦
رسوم التسجيل والتراخيص		٥,٤٢٠	٥,٣٥٣
أرباح تحويل العملة من بيع الدولارات الأمريكية		٩,٧٣١	٨,٠٣٩
صافي أرباح الاستثمار المحققة		(٤٧٠)	٨٦٠
إيرادات أخرى		١,٦٩٨	١,٤٣٩
مجموع الإيرادات		٦٢,٥٣٧	٣٨,٨٢٧
المصروفات			
مصروفات الموظفين		(١١,٢٧٨)	(١١,١٣٩)
مصروفات عمومية وإدارية		(٢,٦٨٤)	(٣,٨٩٤)
مصروفات طباعة الأوراق النقدية		(١,٨٨١)	(١,٤٧٥)
رسوم الصناديق المدارة والرسوم الاستشارية		(٣٤١)	(٤٦٧)
مجموع المصروفات التشغيلية		(١٦,١٨٤)	(١٦,٩٧٥)
الربح للسنة قبل مخصص الانخفاض في القيمة		٤٦,٣٥٣	٢١,٨٥٢
مخصص الانخفاض في القيمة		(٦٤)	(١٦٧)
الربح للسنة		٤٦,٢٨٩	٢١,٦٨٥
محول لاحتياطي طوارئ	١١	(٢٠,٦٤٤)	(١٦,٦٨٥)
محول للاحتياطي العام	١٠	(٢٣,١٤٥)	(٢,٥٠٠)
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		٢,٥٠٠	٢,٥٠٠

محمد حسين يتيم
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ جزءاً من هذه البيانات المالية.

١ الأنشطة

مصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") هو هيئة بحرينية عامة تأسست بموجب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٦. يزاول المصرف أنشطته بموجب المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ الصادر عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين ("المرسوم الملكي").

المصرف المركزي مسئول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يقوم المصرف المركزي بتطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات الحكومية وإصدار سندات الدين، وإصدار العملة الوطنية والإشراف على نظم الدولة للمدفوعات والسداد. كما إن المصرف هو الجهة التنظيمية الوحيدة للقطاع المالي في البحرين، حيث يغطي جميع الأنشطة المصرفية وأنشطة التأمين وأعمال الاستثمار وأنشطة أسواق رأس المال. لا يملك المصرف المركزي أي فروع أو عمليات خارج البحرين.

العنوان المسجل لمصرف البحرين المركزي هو مبنى مصرف البحرين المركزي بالمنطقة الدبلوماسية، ص.ب ٢٧، مملكة البحرين.

تتكون البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى ولقد تمت الموافقة على إصدارها بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٩.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ باستخدام السياسات المحاسبية الهامة التالية. تم تطبيق السياسات المحاسبية المعروضة أدناه على نحو ثابت لكافة السنوات المعروضة في هذه البيانات المالية، عدا المشار إليه.

١/٢ العرف المحاسبي
أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٢/٢ الذهب
يحتسب الذهب بالتكلفة.

٣/٢ احتياطيات أجنبية
تتكون الاحتياطيات الأجنبية من ودائع واستثمارات بعملات أجنبية. تظهر جميع الاستثمارات والودائع بالتكلفة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

بالنسبة لمحفظة استثمارات المصرف المركزي، يتم إطفاء علاوات أو خصومات الشراء بطريقة القسط الثابت على الفترة المتبقية للاستثمار، وتدرج ضمن إيرادات الفوائد في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم احتساب مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية بتاريخ السداد، أي بتاريخ سداد المعاملة.

٤/٢ النقد والمبالغ المستحقة من البنوك المحلية وسندات الخزينة
تتكون هذه الأرصدة من نقد في الصندوق وودائع/إيداعات بالدينار البحريني لدى البنوك، وسندات خزينة عالية السيولة.

٥/٢ المعدات
جميع المعدات التي يستخدمها مصرف البحرين المركزي تظهر بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك. تشمل التكلفة التاريخية على المصروفات التي يمكن نسبتها مباشرةً لشراء المعدات.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥/٢ المعدات (تتمة)
يتم تحديد الأرباح والخسائر عند بيع المعدات عن طريق مقارنة العوائد بالقيمة الدفترية، وتدرج في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

٦/٢ عملات ورقية ومعدنية متداولة
العملات الورقية والمعدنية المتداولة تظهر صافي من العملات الورقية والمعدنية بالدينار البحريني التي يحتفظ بها المصرف المركزي كمخزون.

٧/٢ العملات الأجنبية
يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية على أساس القيمة الإسمية الرسمية للدينار البحريني بالنسبة للدولار الأمريكي، وأسعار صرف العملات الأخرى عند إغلاق السوق.

وفقاً للمادة رقم ٢٢ (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن جميع الأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات مصرف البحرين المركزي المقيمة بالعملات الأجنبية نتيجة لأي تغير في سعر معادلة الدينار البحريني، أو سعر الصرف لموجودات مصرف البحرين المركزي لهذه العملات يجب تسجيلها في حساب خاص تحت مسمى "احتياطي إعادة التقييم".

عند بيع الموجودات المقومة بالعملات الأجنبية، يتم احتساب الربح أو الخسارة على عنصر صرف العملة الأجنبية للموجود المباع في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم إعادة تقييم العقود الآجلة بالنسبة للحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس شهري. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر على أساس شهري في احتياطي إعادة التقييم للعقود الآجلة غير المسددة. يتم عكس هذه الأرباح أو الخسائر في الشهر التالي. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة من سداد العقود الآجلة عن طريق مقارنة أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ الشراء مع أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ السداد، ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة في احتياطي إعادة التقييم.

٨/٢ مخصص انخفاض القيمة
يقوم المصرف المركزي بتاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك دلائل موضوعية على الانخفاض في قيمة أحد الاستثمارات. يتم تقدير انخفاض القيمة في الاستثمارات في سندات الدين على أساس المحفظة .العناصر التي تؤخذ بالاعتبار عند تحديد الدلائل الموضوعية على انخفاض القيمة تشمل مقارنة التكلفة الإجمالية مع القيمة السوقية العادلة لكل محفظة، لتحديد أي انخفاض جوهري وأي انخفاض مؤقت في القيمة السوقية العادلة للمحفظة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يستخدم المصرف المركزي احتياطي الطوارئ لتغطية انخفاض قيمة الموجودات الأخرى المتعلقة بأهداف المصرف المركزي ضمن الإجراءات التي يقرها مجلس الإدارة لتطوير وتحسين الاقتصاد الوطني في إطار السياسة الاقتصادية العامة لمملكة البحرين.

٩/٢ إثبات الإيراد

إيرادات الفوائد
يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، مع الأخذ بالاعتبار المبلغ الأساسي ومعدل الفائدة المطبق.

رسوم التسجيل والتراخيص
يتم احتساب رسوم التسجيل والتراخيص على أساس السنة الميلادية التي تتعلق بها على أساس الاستحقاق.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٩/٢ إثبات الإيراد (تتمة)

صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة

يتم احتساب صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة الناتجة من بيع الموجودات في بيان الأرباح والخسائر والتخصيصات، عند بيع هذه الموجودات.

١٠/٢ مصروفات الفوائد

يتم احتساب مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة من الدنانير البحرينية والودائع الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق باستخدام معدل القسط الثابت في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

١١/٢ مصروفات طباعة الأوراق النقدية

يتم احتساب المصروفات المتعلقة بطباعة الأوراق النقدية في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات عند تكبدها.

١٢/٢ المخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ على المصرف المركزي التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل يعكس التقديرات الحالية للسوق لقيمة الوقت، متى ما كان ذلك مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالمطلوبات.

٣ فائض الدعم المصرح به على العملة قيد التداول

	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٧ *ألف* *دينار بحريني*
الدعم المصرح به:		
ذهب	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
احتياطيات أجنبية - إيضاح ٤	٧٣٥,٥٦٦	١,٠٣٩,٢٨٤
	٧٣٨,٠٦٦	١,٠٤١,٧٨٤
العملات الورقية والمعدنية قيد التداول	(٦٨١,٧٤١)	(٦٦٢,٧٢٠)
فائض الدعم المصرح به على العملة قيد التداول	٥٦,٣٢٥	٣٧٩,٠٦٤

وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي يجب ألا تقل عن ١٠٠ % من قيمة العملة المتداولة.

بلغت القيمة العادلة للذهب ٧٢,٦٢٧ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٧٣,١٦٠ ألف دينار بحريني).

٤ الاحتياطيات الأجنبية

	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٧ *ألف* *دينار بحريني*
ودائع البنوك	٥٣٩,٢٤٩	٧٩٣,٢٤٩
محافظ السندات، متضمنة على صناديق مدارة	١٩٢,٥٣٥	٢٤٣,٤٧٨
سندات مالية أخرى	٨٦,٧٢٧	٨٦,٨٨٨
	٨١٨,٥١١	١,١٢٣,٦١٥
مطروحاً منها :مخصص انخفاض القيمة	(٨٢,٩٤٥)	(٨٤,٣٣١)
	٧٣٥,٥٦٦	١,٠٣٩,٢٨٤

٤ الاحتياطيات الأجنبية (تتمة)

جميع السندات مدرجة في أسواق نشطة، وأن نسبة ٧٦,٥١ % منها من الدرجة الاستثمارية BBB أو أعلى (٢٠١٧: ٧٩%). جميع الودائع (٢٠١٧: ١٠٠%) و٧٢,٤٩% من السندات هي بالدولار الأمريكي (٢٠١٧: ٦٩%). بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، فإن جميعها محوطة بالدولار الأمريكي. تشمل محافظ السندات على ١,٣٢٨ ألف دينار بحريني صافي خسائر غير محققة للسندات بغير الدولار الأمريكي، وعقود العملات الأجنبية الآجلة ذات العلاقة المستخدمة للتحوط من هذه السندات (٢٠١٧: صافي خسائر غير محققة بقيمة ١,٠٢٥ ألف دينار بحريني).

القيمة السوقية لمحافظ السندات (بما في ذلك النقد والفوائد المستحقة المحتفظ بها ضمن هذه المحافظ) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغت ١٨٨,٥٥٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: بلغت ٢٣٧,٦٨٧ ألف دينار بحريني).

قام المصرف المركزي بشطب مخصصات لانخفاض القيمة بمبلغ وقدره ١,٣٨٦ ألف دينار بحريني خلال السنة (٢٠١٧: لا شيء). لم يتم احتساب أية مخصصات إضافية في الاحتياطات الأجنبية (٢٠١٧: تم احتساب مخصصات انخفاض القيمة بمبلغ وقدره ٦,٠٠٠ دينار بحريني في احتياطي طوارئ راجع إيضاح ١١)).

٥ مبالغ مستحقة من وزارة المالية

يمثل هذا المبلغ صافي المبلغ المستحق من وزارة المالية للمدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالوزارة التي قام بها المصرف المركزي.

٦ نقد ومستحقات من البنوك المحلية وسندات الخزينة

	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٧ *ألف* *دينار بحريني*
النقد	٢٣	٢٢
مبالغ مستحقة من البنوك المحلية	١٤,٢١٦	١١,٥١٥
صكوك إجارة / سندات خزينة صادرة عن حكومة البحرين	٦٠٥,١٢٩	٥٣٩,٩٥٨
	٦١٩,٣٦٨	٥٥١,٤٩٥

٧ موجودات أخرى

	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٧ *ألف* *دينار بحريني*
فوائد مستحقة	٧,٩٠٦	٦,٣٦٢
قروض الموظفين	٤,٦١٨	٤,٥٩٨
معدات	١,٨٣١	١,٦٣٣
أخرى	١,٧٧٥	١,٩١٢
	١٦,١٣٠	١٤,٥٠٥

٨ مطلوبات أخرى

	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٧ *ألف* *دينار بحريني*
رسوم تراخيص مستلمة مقدماً	٤,٦٦٦	٤,٧٠٦
ذمم دائنة أخرى	٢,٠٧١	٢,٢٩١
فوائد مستحقة	١,٠١٠	٢,١٤٣
مصروفات مستحقة	٣١١	١٣٠
	٨,٠٥٨	٩,٢٧٠

٩ رأس المال

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
المصرح به	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

١٠ الاحتياطي العام

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	٢١٠,٧١٦	٢٠٨,٢١٦
المحول من حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	٢٣,١٤٥	٢,٥٠٠
الرصيد في نهاية السنة	٢٣٣,٨٦١	٢١٠,٧١٦

وفقاً للمادة رقم (١٢) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، يحتفظ البنك المركزي باحتياطي عام، ويتم التخصيص له بالنسب التالية من صافي الربح للسنة:

- ١٠٠% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام ٢٥ % من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- ٥٠ % من صافي الربح، إلى أن يساوي مبلغ الاحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- ٢٥ % من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام لضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.

يتم تحويل أي متبقي من صافي الربح بعد التخصيصات أعلاه، والتخصيصات لاحتياطي الطوارئ إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي.

١١ احتياطي طوارئ

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	٦٦,٠٦٩	٥٥,٣٨٤
المحول خلال السنة	٢٠,٦٤٤	١٦,٦٨٥
المستخدم خلال السنة	-	(٦,٠٠٠)
الرصيد في نهاية السنة	٨٦,٧١٣	٦٦,٠٦٩

وفقاً للمادة رقم (٢١) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ ٢٠,٦٤٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١٦,٦٨٥ ألف دينار بحريني) من صافي أرباح السنة الحالية إلى احتياطي الطوارئ.

١٢ احتياطي إعادة التقييم

	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	١٩,١٣٨	١٧,٧٧٨
الحركة خلال السنة	١,٤١٩	١,٣٦٠
الرصيد في نهاية السنة	٢٠,٥٥٧	١٩,١٣٨

يتعلق احتياطي إعادة التقييم بأرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية المحتسبة وفقاً لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، والسياسات المحاسبية للمصرف المركزي.

١٣ المطلوبات المحتملة والالتزامات

المطلوبات المحتملة والالتزامات، والتي يتم مقاصة بعضها مع الالتزامات المقابلة لأطراف أخرى، تنشأ في السياق الاعتيادي للعمل، بما في ذلك المطلوبات الطارئة المتعلقة بالضمانات والتعويضات ذات العلاقة بعمليات دعم السيولة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لم يكن هناك أي مطلوبات محتملة أو التزامات قائمة (٢٠١٧: لا شيء)، باستثناء عقود أسعار صرف العملات الأجنبية القائمة بقيمة إسمية تبلغ ٨٩,٠٧٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٩٤,٠٨٩ ألف دينار بحريني).

١٤ معلومات المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام مقارنة السنة السابقة لكي تتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. أن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على الربح للسنة أو إجمالي أرصدة رأس المال للمصرف المركزي المسجل مسبقاً.